

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٢٨٧

الخميس ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إيسوزي - نغونديت (غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	أوغندا السيد موغويا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد لي باودونغ
	فرنسا السيد دو ريفيير
	لبنان السيد سلام
	المكسيك السيد هلمر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
	النمسا السيد مارك هارتنغ
	نيجيريا السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس
	اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2010/127)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها

على السلام والأمن الدوليين (S/2010/127)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، باكستان، بولندا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الهند وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد تازين (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لوروا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بيتر شفايغر، القائم بالأعمال في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد شفايغر إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/127، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد آلان لوروا. أعطي الكلمة الآن للسيد لوروا.

السيد آلان لوروا (تكلم بالفرنسية): منذ تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قبل عام، تم التوصل إلى توافق الآراء على ضرورة تحويل العلاقة بين أفغانستان وشركائها الدوليين إلى علاقة تتسم بتعزيز انتقال المسؤولية إلى أبناء أفغانستان وبتزايد الدور الداعم الذي يضطلع به المجتمع الدولي. وقد ظهر توافق الآراء على هذه العملية، على نحو واضح، في مؤتمر لندن المتعلق بأفغانستان الذي عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

والآن، يجب أن يبدأ التحول الملموس في تلك العلاقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة لتمكين الأفغان من تولي زمام أمورهم وتقرير مصير

يتسم بالوضوح في إعادة تأكيد الالتزام الطويل الأجل للمجتمع الدولي بدعم أفغانستان، وبقدرة مماثل من الوضوح في الإعراب مجددا عن الإصرار على المضي قدما صوب تعزيز القيادة الأفغانية. ويجب أن تتبع هذا المسار بإصرار بعد أن أصبحنا في عز العمل الدولي في أفغانستان مع حكومة تتوق بصورة مشروعة إلى تولي زمام أمور مستقبلها. ومن الواضح أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى فشل جهودنا واستراتيجياتنا المشتركة. ولا يمكن أن يكون ذلك خيارا.

(تكلم بالإنكليزية)

في ٦ آذار/مارس، طلب الرئيس كرزاي رسميا إلى الأمين العام تقديم الدعم التقني واللوجستي والمساعدة في حشد التمويل من المانحين لانتخابات الجمعية الوطنية، المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر من العام الحالي. واستجابة لذلك الطلب وإذا ما كانت ولايتنا تتضمن القيام بذلك، فإن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على استعداد للقيام بدور إلى جانب المؤسسات الانتخابية الأفغانية والشركاء الدوليين الآخرين في دعم العملية الانتخابية بتقديم المساعدة التقنية والتنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة الأخرى التي تقوم بدعم العملية وتوجيه أموال المانحين. وإذا كنا نريد أن تجسد تلك العملية الانتخابية انتقال المسؤولية إلى الأفغان، ينبغي أن يكون واضحا أن لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية مسؤولتان عن كفاءة الشفافية والنزاهة وينبغي لهما تنفيذ ولايتهما بفعالية وحياد في ظل ثقة جميع أصحاب المصلحة الأفغان. ونحن على استعداد للعمل، إلى جانب الآخرين، مع المؤسسات الانتخابية الأفغانية والحكومة الأفغانية تحقيقا لتلك الغاية.

وفي ذلك الصدد وبالإشارة إلى إعلان الرئيس كرزاي في ١٥ آذار/مارس أن مراقبين دوليين سينضمون إلى

بلدهم، مع توفير بناء القدرات والدعم المطلوب لكي تتمكن المؤسسات الأفغانية من الاضطلاع بهذا الدور، بما في ذلك في المجالات المدنية. وفي الوقت ذاته، يجب على الحكومة الأفغانية أن تظهر بشكل ملموس قدرتها على الإنجاز فيما يتعلق بالمساءلة المطلوبة لاستدامة عملية انتقالية حقيقية. وفي ذلك الصدد، علمنا مع شعور بالارتياح هذا الصباح أن الرئيس كرزاي وقع مرسوما يمنح سلطات إضافية للمكتب السامي للرقابة ومكافحة الفساد. ومن الواضح أن هذا تطور إيجابي للغاية.

وكما ورد أيضا في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس الآن (S/2010/127)، فإن أماننا، في عز العمليات العسكرية، برنامجا سياسيا حافلا، بما في ذلك على ضوء انتخابات الجمعية الوطنية المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر، ومجلس السلام الذي أعلن الرئيس كرزاي أنه سينشأ بعيد أكثر من شهر، وبطبيعة الحال، مؤتمر كابول الذي سيعقد بعد ذلك. ونخشى أن تتجاوز هذه الأحداث مفهوم الانتقال الذي اتفقنا بصورة جماعية على أن نقيم عليه استراتيجيتنا السياسية والأمنية في أفغانستان.

ويجب أن يظل تركيزنا منصبا بشكل ثابت على كفاءة تحول الأفغنة فعلا إلى أكثر من مجرد شعار الذي شكلته حتى الآن، ووضع البرنامج السياسي الذي ينتظرنا على أساسها، ذلك أن مؤتمر كابول يمثل رسميا البداية الملموسة والشاملة لتلك العملية، ولا سيما في المجالين المدني والسياسي. وتقوم الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على نحو خاص، بدعم النظراء الأفغان - الذين يجب أن يتولوا الريادة في وضع جدول أعمال المناسبة - لدى التحضيرات لعقد المؤتمر. ونود أن نشجع على التعجيل بالتعيين الرسمي للوزارة الرئيسية المشرفة على هذه التحضيرات، التي ستشكل نظيرا واحدا لجميع الأطراف المعنية. وقد رسم مؤتمر لندن مسارا استراتيجيا

منسقي الجهود المدنية الدولية في أفغانستان، على دعمهما وتعاونهما في تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة.

في غضون ذلك، وبينما نمضي قدما باتجاه زيادة تعزيز القيادة الأفغانية، فإنه يتعين توجيه جهودنا الجماعية نحو تعزيز قدرة أفغانستان ذاتها على تنسيق المساعدات والمعونات التي تتلقاها وعلى صياغة وتحديد أولوياتها الإنمائية وما هو مطلوب لمعالجتها وعلى تلقي الأموال وصرفها في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها.

على الصعيد السياسي، يجب ألا نغفل، من ناحية، من أهمية بدء عملية سياسية للمصالحة وإعادة الإدماج ومن ناحية أخرى تعقيد هذه العملية. وبحضور أكثر من ٧٠ بلدا ومنظمة في مؤتمر لندن، كان هناك توافق طاع في الآراء على الحاجة إلى عملية كهذه. وقد التزمت الحكومة الأفغانية بوضع برنامج للسلام وإعادة الإدماج والتزم المجتمع الدولي بإنشاء صندوق استثماري للسلام وإعادة الإدماج. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة، بمخزونها المعرفي واتصالاتها، القيام بدور هام في البرنامج وإدارة الصندوق وإضافة قيمة إليهما.

من الواضح أن الكلام عن المحادثات أصبح أكثر من مجرد كلام، حيث تكمل اقتراحات محددة وسياسة أكثر وضوحا العبارات الرنانة عن أن السلام لا يمكن تحقيقه بالوسائل العسكرية وحدها. ومن الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه تواصل الرئيس كرزاي بفعالية مع الجيران والجهات الإقليمية الفاعلة وعقد مجلس السلام في نيسان/أبريل. غير أنه ينبغي ألا نتوهم أن العملية التي بدأت ستسفر عن نتائج فورية. بل سيتعين متابعتها وأن يرافقها اتخاذ تدابير متعددة لبناء الثقة على الجانبين وأن تستند إلى التقبل المشترك للتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢. وبينما يستحسن أن يتخذ الأفغان ونظراؤهم الدوليون موقفا منسقا حيال تلك المبادرات، فإنها عملية ينبغي أن تظل تحت قيادة أفغانية.

لجنة الشكاوى الانتخابية، فقد أبلغ الرئيس كرزاي الممثل الخاص دي ميستورا خلال أول اجتماع بينهما بأنه يود أن تعين الأمم المتحدة هذين العضوين الدوليين. وبالطبع، هذا تطور إيجابي أيضا.

والانتخابات المقبلة للجمعية الوطنية يمكن أن تكون معلما هاما آخر في إبراز الأهمية الأولية للحتمية الدستورية في توجيه مستقبل أفغانستان، وكذلك استراتيجيتنا المشتركة المتفق عليها للانتقال إلى مزيد من الملكية والقيادة الأفغانيين. وعلى أساس الالتزام بالإصلاح الانتخابي المتفق عليه مع الحكومة الأفغانية في مؤتمر لندن، فإنه يتعين علينا أن نوفر دعما جماعيا للحكومة في مواصلة تنفيذ جدول أعمال الإصلاح ذاك لتلك الانتخابات وللانتخابات التي ستجرى مستقبلا. ويجب ألا يقتصر تركيزنا على تلك الانتخابات، بل على الإصلاح في الأجل الطويل.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نحذر من تنحية جميع البنود الأخرى في جدول الأعمال السياسي جانبا ومن السماح للانتخابات باستيعاب كل أو معظم طاقة وموارد الجهات الفاعلة الدولية والأفغانية على السواء. وعلى الصعيد الإنمائي، يجب، على سبيل المثال، ألا نغفل عن الحاجة المستمرة إلى كفالة أن تكون جهودنا المشتركة منسقة وداعمة للأولويات - الأولويات الأفغانية - التي وافقنا عليها منذ أمد بعيد. وقد أحرز بعض التقدم وسبقت الإشارة إليه، لكن أجزاء واسعة من أرض أفغانستان وشرائح كبيرة من السكان ما زالت تعاني من نقص الخدمات؛ وما زال يجري تنفيذ مشاريع غير مستدامة أو تمثل تكرارا لما يقوم به آخرون بالفعل؛ وما زال الآخرون، وهو أمر يدعو إلى بالغ القلق، يقومون بما يمكن أن يفعله الأفغان. ونرحب ترحيبا حارا بتعيين كبير الممثلين المدنيين الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي والممثل السامي الجديد للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. وسيعتمد السيد دي ميستورا، بصفته كبير

(تكلم بالفرنسية)

المنظمة وأولوياتها في الأجلين القصير والمتوسط، وفقا للولاية المسندة إليها.

ونتوقع أن يحظى الممثل الخاص بالدعم القوي للمجلس في ممارسة مهامه بصفته منسقا، بمساعدة نائبه والمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية وأنشطة هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان. وكما يعلم الأعضاء، فقد جرى أيضا تعيين نائب جديد للممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية. وذلك هو السيد كوبلر، الذي سيلحق بالبعثة في أوائل نيسان/أبريل.

وسيواصل قادة المقر وبعثة الأمم المتحدة وموظفوها العمل بصورة مشتركة لكفالة تنفيذ الولاية بفعالية لزيادة قوة البعثة. وفي الوقت ذاته، وأنا أشدد على ذلك، بينما نواصل جهودنا ونعززها وننفذ الولاية بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة في جميع أماكن تواجدنا، فإن الاحتياجات الأمنية لجميع الموظفين في أفغانستان تتطلب تقييما دقيقا للطابع الحيوي لعمليات الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك عمليات البعثة. ويجب مواصلة عمل البعثة باعتبارها بعثة متكاملة وعمل جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى واستمراره وتعزيزه إذا لزم الأمر، ولكن يجب القيام بذلك عن طريق كفالة أداء البرامج والموظفين للمهام ذات الأولوية القصوى.

ونحن نشكر لجنة الخدمة المدنية الدولية على موافقتها على تمديد بدل المخاطر الخاصة لأفغانستان لمدة ثلاثة أشهر. وسواصل طلب دعم المجلس، وكذلك دعم الهيئات ذات الصلة المعنية بالميزانية ولجنة الخدمة المدنية الدولية، لكفالة تعويض الموظفين المعيّنين في مراكز عمل لا يسمح فيها باصطحاب الأسر، مثل أفغانستان، بما يتناسب مع موظفي الأمم المتحدة الآخرين، بالنظر إلى ظروفهم المعيشية والحالة على أرض الواقع.

وبما أن مجلس الأمن سيناقش تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الأيام المقبلة، فإنه ينبغي ألا يغيب عن ذهنه أنه بينما كان عام ٢٠٠٩ عاما صعبا للأمم المتحدة في أفغانستان، فإن بعثة الأمم المتحدة - بموظفيها وقادتها - واصلت تنفيذ ولاية البعثة بشجاعة وتصميم. وبعد الهجوم المأساوي على دار الضيافة في بختار في تشرين الأول/أكتوبر، كان لا بد من نقل بعض الموظفين نظرا لعدم توفر أماكن الإيواء والمكاتب التي تفي بالمعايير الأمنية. وعلى الرغم من ذلك، وكما يعلم الأعضاء، فتحت البعثة مكاتب ميدانيين إضافيين في عام ٢٠٠٩، وبفضل الجهود الحثيثة للبعثة في تشييد أماكن إيواء جديدة وتعزيز المقار الموجودة، أعيد في النهاية نشر جميع الموظفين، الذين كانوا قد نقلوا في البداية، في أفغانستان بحلول منتصف آذار/مارس على أقصى تقدير.

وبفضل دعم المقر ومن خلال مزيج من تفويض السلطات واتخاذ تدابير مؤقتة استثنائية، ينتظر أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من خفض معدل الشواغر إلى أقل من ٣٠ في المائة في هذا الصيف بعد أن كان قد زاد إثر الإعلان عن توقع إدراج وظائف جديدة في الميزانية والتغييرات في إدارة الموارد البشرية وإجراءات التوظيف. ويتوقع أن يشهد معدل الشواغر انخفاضا آخر خلال الفترة من الآن وحتى نهاية العام.

ولكي نستمر على الدرب في هذه المرحلة البالغة الأهمية للبلد والبعثة، عاد الممثل الخاص دي ميستورا على وجه السرعة إلى كابول في ١٣ آذار/مارس، وهو ما يفسر غيابه اليوم. وقد رأى أن من المهم أن يصل إلى كابول بأسرع ما يمكن. وبدأ على الفور سلسلة من المناقشات المثمرة مع الرئيس كرزاي وأعضاء حكومته، وكذلك مع مسؤولين أفغان ودوليين آخرين، حيث بين استراتيجيات

اختبار لقوتنا وعزمنا، ولكن بدعم من المجتمع الدولي، يمكنه أن يثبت أقدامنا على الطريق نحو النجاح أيضا.

وتتمثل الخطوة الأولى في عكس مسار زخم حركة طالبان وتحسين الوضع الأمني في أنحاء البلد. إن الاستراتيجية الجديدة للجنرال ماكريستال التي وضعت على المحك مؤخرا في مرجا ستبدأ في تحويل دفة الأمور. وفي الوقت نفسه، سيبدأ الجيش الوطني الأفغاني والشرطة، مع توفير التدريبات المكثفة والتجهيزات والموارد، في الحلول تدريجيا محل المجتمع الدولي في تولي زمام الأمور في الدفاع عن البلد وضمان أمن شعبه. وسيبدأ هذا النقل للمسؤولية في أقرب وقت ممكن، وبمساعدة من المجتمع الدولي، وسيتحمل الأفغان المسؤولية الكاملة في غضون خمس سنوات.

وستكمل الجهود السياسية والاقتصادية الجهود العسكرية. ولدينا الخطة والموارد الأولية لبرنامج إعادة الإدماج الذي بدأت ثماره بتوفير حياة بديلة للكثير ممن يقاقلوننا.

أما الخطوة الثانية فهي تحقيق المصالحة التي أصبحت محل التركيز المتزايد في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وحظيت خططنا التي قدمت في اسطنبول ولندن بتأييد واسع من دول المنطقة والمجتمع الدولي. ومنذ ذلك الحين، انخرطنا مع الشركاء الإقليميين على مستوى عال في استكشاف السبل التي يمكن للمنطقة أن تساعد من خلالها على تيسير المصالحة وبناء الثقة والائتمان في المبادرات الجديدة لتحقيق الاستقرار.

ومن الضروري توفر تعاون المنطقة ووحدة الدعم الدولي، ولكن يجب أن تقاد هذه العملية بأيد أفغانية وتسترشد بالأولويات الأفغانية. وفي هذا الصدد، سيكون المعلم البارز القادم هو انعقاد مجلس السلام الوطني الاستشاري في نهاية نيسان/أبريل، الذي سيضم شيوخ

يجري استثمار قدر لم يسبق له مثيل من الاهتمام والموارد الدوليين في أفغانستان، دعما للأولويات المتفق عليها مع الحكومة الأفغانية ولاستراتيجية نقل المزيد من المسؤوليات إلى الأفغان، التي اعتمدت أيضا بصورة مشتركة في مؤتمر لندن. ويجب علينا أن نعمل معا بعزم للاستفادة من تلك المناسبة وتلك الفرصة في إحداث الفارق الذي تسمح وحدة الجهود والاستراتيجيات والأولويات والموارد بإحداثه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوروا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في قاعة المجلس هذا الشهر، أود أن أستهل كلمتي بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/127)، وأن أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يمثل اليوم خطوة هامة في الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي. فللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١، نناقش ولاية تركز على الانتقال إلى الملكية الأفغانية، والقيادة الأفغانية ومسؤولية الأفغان. إن هذا الانتقال ليس النهاية - ليس نهاية العملية - ولكنه بداية جديدة. ونحن إذ نعمل بتفان وصبر وواقعية، ستتوفر لنا فرصة لوضع حد لأعمال العنف الجارية وبناء دولة قادرة على حماية مواطنينا وتلبية احتياجاتهم وتعزيز ثقة الشعب الأفغاني ووحدته وقيادته.

وتتصدى الحكومة الأفغانية لذلك التحدي. وفي السنة القادمة، ستكون أولويتنا هي الأفغنة. وفي كل مجال، ينبغي لأولويات الأفغان والأولويات الأفغانية أن تتبوأ الصدارة. ونحن نواجه برنامجاً مزدحماً بالعمل سيكون بمثابة

واللوجستية من الأمم المتحدة، وقرر أن يشغل خبيران أجنيان مقعدين من مقاعد لجنة الشكاوى الانتخابية. وبالمثل، من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة في دعم الانتخابات بالموارد وضمان إجرائها في بيئة آمنة وسلمية.

ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم أفغانستان وتنسيق الجهود الدولية. وما زال الأفغان ينظرون إلى الأمم المتحدة بوصفها قوة محايدة تعمل لصالح الشعب الأفغاني، وكضامن لمستقبلنا المستقر والسلمي بوصفنا بلدا ديمقراطيا. وتتطلب مهمتنا المشتركة أن يذل كل واحد منا جهدا كبيرا جدا: أي النظر بواقعية إلى قدراتنا وقدرات شركائنا؛ وتفهم وجهات نظرنا المختلفة والضغط التي تُمارس علينا، والاعتراف بأن لدينا جداول زمنية مختلفة وتوقعات مختلفة. وفي وسع الأمم المتحدة وحدها تحقيق التوازن في هذه العلاقة والتأكد من مراعاة وجهات نظر الأفغان والمجتمع الدولي والاستماع إليها.

تؤيد الحكومة الأفغانية تأييدا تاما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونحن نرحب بتعيين ستافان دي ميستورا، الذي وصل إلى كابول في مطلع الأسبوع الماضي لبدء عمله، ممثلا خاصا للأمين العام. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في الأشهر والسنوات المقبلة.

منذ تسع سنوات، كانت أفغانستان بلدا مفككا. وما فتئت المساعدة والدعم من المجتمع الدولي تقومون بدور العكازة الهامة جدا التي اتكأ عليها البلد وبدأ يتماثل للشفاء ببطء. إن أفغانستان حريصة على الوقوف بثبات على قدميها، ولكن يجب علينا أن نتعلم المشي قبل أن نتمكن من الركض. وستحتاج الحكومة وقوات الأمن إلى بعض الوقت لبناء القدرات لضمان إرساء السلام والحكم الرشيد في جميع

القبائل وقادة المجتمع والمسؤولين الحكوميين وجماعات المجتمع المدني. وسيتركز جدول أعمال المؤتمر على ثلاثة أهداف هي: أولا، إجراء المشاورات والتفاهم والاتفاق بين أبناء الشعب الأفغاني على الحاجة إلى تحقيق السلام المستدام؛ وثانيا، التوصل إلى اتفاق بشأن وضع إطار للتفاهم مع المعارضة؛ وثالثا، وضع آلية لمتابعة ذلك التفاهم.

ومع ذلك، ليس البعد الأمني سوى الجزء الأول من هذا الانتقال إلى الملكية الأفغانية. إن أفغانستان والمجتمع الدولي قد وضعوا بالفعل خطة لأفغنة الأمن والحكم والتنمية ووضع إطار أقوى للتعاون الإقليمي. وستكون الخطوة التالية في مؤتمر كابول هذا الصيف، حيث سنذهب إلى أبعد من الاستراتيجية للتركيز على وضع خطة مفصلة للتنفيذ.

تركز حكومة أفغانستان على بناء القدرات واستئصال شأفة الفساد وتشجيع المشاركة وتعزيز العدالة وسيادة القانون. كما أننا نعمل من أجل ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لهذه التغييرات من خلال تطوير الزراعة والبنى التحتية والموارد الطبيعية والمبادرات الإقليمية وتحسين التنسيق. وفي جميع تلك المجالات، سيأخذ الأفغان زمام الأمور تدريجيا بدعم من شركائنا وأصدقائنا.

وأخيرا، في أيلول/سبتمبر، ستجري أفغانستان انتخاباتها البرلمانية. وكما هو الحال في المجالات الأخرى، يجب أن تدار الانتخابات والهيئات الانتخابية بأيد أفغانية ووفقا للأولويات الأفغانية. وتتعلم أفغانستان من التجربة الماضية بقيامها بإصلاحات انتخابية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لضمان أن تكون هذه الانتخابات والانتخابات المقبلة شفافة ونزيهة وذات مصداقية.

ومع ذلك، تحتاج أفغانستان إلى الوقت لبناء القدرة على إجراء الانتخابات لوحدها. ولذلك بعث الرئيس كرزاي برسالة إلى الأمين العام يطلب فيها المساعدة الفنية

الأمم المتحدة بدور مركزي. والانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ستكون جزءا من هذه العملية. وينبغي للإدارة الجديدة أن تحتضن كل الأمة في الفترة المفضية إلى الانتخابات. ولا بد أن ينصب تركيزها على الوحدة الوطنية وجهود إعادة التعمير والاتصال مع جميع المجموعات الإثنية من خلال اتباع سياسات تشمل الجميع.

إن ما تحتاج إليه أفغانستان الآن هو تعزيز القيم الديمقراطية ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية لمكافحة مختلف المشاكل، بما في ذلك سوء السلوك. ويقتضي الأمر نهجا شاملا. وينبغي أن يشمل هذا النهج الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا ينبغي أن يقتصر على الوسائل العسكرية. هناك أربعة مجالات تقتضي اهتماما خاصا، ألا وهي: تنمية اقتصادية شاملة، وقوات عسكرية وقوات شرطة أفغانية قوية مدربة جيدا ومجهزة تجهيزا جيدا، ومصالحة وطنية شاملة، وتعليم عصري، ونظم عدالة قادرة على مكافحة التطرف بفعالية.

ثانيا، هذا النهج الشامل يرتبط ارتباطا مباشرا بأمر متحدة قوية. ينبغي تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل خدمة الشعب الأفغاني على نحو أفضل. ولهذا السبب، نسعى إلى دمج احتياجات الأمم المتحدة في المفاوضات الجارية حاليا بشأن الولاية الجديدة للبعثة. وباعتبار تركيا البلد الرائد في المجلس، فإنها تأمل في التوصل إلى توافق في الآراء واختتام المناقشات بشأن تجديد ولاية البعثة بعد هذه المناقشة ليتسنى اعتمادها يوم الاثنين المقبل. ومن جهة أخرى، كلنا بحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة لمعالجة الاحتياجات الأمنية. واستمرار وجود أمم متحدة قوية مسألة على جانب عظيم من الأهمية، ليس في الفترة الانتقالية المقبلة فحسب، بل في ما بعدها أيضا. لذلك ينبغي لنا أن ندعم الأمين العام في جهوده لتحقيق هذه الغاية.

أنحاء البلد. ولذلك يظل استمرار التزام المجتمع الدولي ذا أهمية حيوية في السنوات القادمة. لكننا نسير على الطريق الصحيح. لقد وضعنا هدفا واضحا وفي وسعنا تحقيق النجاح بإبرام شراكة قوية مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أفغانستان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بضرورة ألا تزيد مدة بيانهم على خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بعمله على وجه السرعة.

السيد أبابكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/127)، وأن أشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد ستافان دي ميستورا، ونتمنى له النجاح. وأرحب بسفير أفغانستان في المجلس. ونود أن نشيد بالتقرير الذي يقدم نظرة تفصيلية. ونحن نتفق مع محتوياته وملاحظاته.

لم تتغير وتيرة التطورات الجارية بشأن أفغانستان في الأشهر الماضية. ولذلك أود أن أشدد على أربع نقاط هي: القيادة الأفغانية؛ وتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وولايتها والتعاون الإقليمي واتخاذ نهج مدني.

أولا، بدأ المجتمع الدولي ينظر إلى التحديات الراهنة من منظور جديد. ويكتسي هذا العام أهمية بالغة. ويمثل مؤتمر لندن نقطة تحول هامة. وسيكون المصطلح الرئيسي هو "القيادة الأفغانية" في الفترة المقبلة. وينبغي للمجتمع الدولي دعم القيادة الأفغانية بكل الوسائل الممكنة. إن الفجوة بين أفغانستان والتصورات الدولية يجب أن تنحسر إلى الحد الأدنى. ولا بد من أن تكون هناك بداية جديدة. وعلينا تمكين الإدارة الأفغانية. ولا بد من عملية سياسية، تقوم فيها

فريق لإعادة إعمار المقاطعات التي تمت في مقاطعة ورداك. وسوف يتولى المسؤولية عن الرعاية الصحية والتعليم والجهود الإنمائية بتنسيق وثيق مع السلطات الأفغانية. وسوف يضيف قدرة مدنية جديدة إلى هاتين المقاطعتين ويكمل الجهود الإنمائية الجارية حاليا في المنطقة. كذلك سوف يكون على استعداد لمساعدة جهود بناء القدرات الأفغانية في مجال الأمن بالقيام بتدريب الشرطة الوطنية الأفغانية.

وأخيرا، نود أن نؤكد مرة أخرى أنه بالإضافة إلى جهودنا الدبلوماسية، ستواصل تركيا إسهاماتها الشاملة في أفغانستان بالتعاون مع الأمم المتحدة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أنا أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد آلان لوروا على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2010/127). كما أود أن أشكر السفير زاهر تانين الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه اليوم. نتمنى للسفير ستافان دي ميستورا أيضا كل النجاح في توليه لمسؤولياته الجديدة بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام لأفغانستان.

إن هذه المناقشة وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي تجري في غضون أيام قلائل، تبين التزام المجتمع الدولي بتحقيق إعادة تعمير ذلك البلد وتكفل لشعب أفغانستان استعادة إمساك الزمام بالكامل لشؤونهم ومصيرهم، وهو ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي انعقد في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

إن الدعم الذي يمكن أن نقدمه في هذه المرحلة الانتقالية الجديدة والمنبثق عن مؤتمر لندن أمر بالغ الأهمية، حيث أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تواصل تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى كفالة تمكين الحكومة الأفغانية على نحو كاف للاضطلاع على الوجه

ثالثا، ينبغي تعزيز التعاون والحوار الإقليميين. وفي كانون الثاني/يناير، استضافت تركيا مؤتمر القمة الثلاثي لتركيا وأفغانستان وباكستان مع التركيز على التعليم. وقد استضافنا قمة اسطنبول بمشاركة جيران أفغانستان. وكان بيان اسطنبول أول إعلان في المنطقة يشدد على الملكية الإقليمية منذ إعلان كابل في عام ٢٠٠٢. ونعتقد أنه يوفر أساسا متينا لتعزيز التعاون الإقليمي. وجرى أيضا بحث التعاون الإقليمي في مؤتمر لندن. وفي شأن آخر، سوف تستضيف تركيا أيضا مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان الذي سيعقد في تركيا هذا العام.

رابعا، نود أيضا أن نشدد على أهمية تعزيز الجهود المدنية في الفترة المقبلة. لا ينبغي أن يفهم نقل المسؤوليات إلى السلطات الأفغانية على أنه استراتيجية خروج. بل على النقيض من ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من وجوده المدني. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعى الاهتمام بصورة خاصة إلى الجزء ذي الصلة من تقرير الأمين العام المتعلق بالحالة في المناطق التي يكون فيها الاستقرار هشا جراء الإجحاف في توزيع المساعدة الإنمائية. وسوف نواصل جهودنا لسد هذه الفجوة.

أود أن أبلغ المجلس بأن تركيا قد أعلنت في مؤتمر إعادة إعمار المقاطعات الذي انعقد في كابل قبل يومين عن عزمها إنشاء فريق تركي جديد لإعادة إعمار المقاطعات في سيبرغان، عاصمة محافظة سيفيزكان، بناء على طلب الحكومة الأفغانية. وفريقنا الجديد لإعادة إعمار المقاطعات سوف يشمل مقاطعة ساري بول. لقد أتمنا بالفعل متطلباتنا التشريعية الداخلية وعينا دبلوماسيا أقدم لقيادة عملية إعادة إعمار المقاطعات، وأجري مسح للموقع في الأسبوع الماضي. ونخطط لبلوغ القدرة التشغيلية في أيار/مايو. ومن الجدير ذكره أن فريق إعادة إعمار المقاطعات الذي يقوده مديون أتراك سوف يركز في عمله على التجربة الناجحة لأول

وقوة المساعدة الأمنية الدولية سوف يفضيان إلى تخفيض الخسارة في الأرواح في صفوف المدنيين وتحسين الحالة الأمنية في البلد.

ونقر أيضا بأن برنامج السلم وإعادة الإدماج الذي أعلن عنه الرئيس كرزاي لتعزيز إعادة دمج العناصر المناوئة للحكومة والراغبة في إلقاء أسلحتها في المجتمع، يبعث برسالة تدعو إلى المصالحة والحوار، وهو أمر لا بد منه بالنظر إلى الظروف التي يمر بها البلد. بيد أنه يجب النظر في ذلك بعناية لكفالة النجاح في تنفيذ جميع الضمانات اللازمة لتنمية البلد.

ونشيد بالمبادرات المشتركة التي تقوم بها خاصة حكومات أفغانستان وإيران وباكستان لأجل مكافحة إنتاج المخدرات في المنطقة والاتجار بها واستهلاكها. فمن خلال المسؤولية المشتركة، سيسهم ذلك في توليد الثقة المتبادلة وتعزيز الاستراتيجيات المشتركة لمكافحة هذه الآفة، وسيكون له بالتأكيد تأثير مباشر على الحالة الأمنية في المنطقة.

ونظراً لسن قانون يتعلق بالعفو العام والاستقرار الوطني بهدف إصدار العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، نشدد على أن مكافحة الإفلات من العقاب لها دور أساسي في المصالحة الوطنية، وأيضاً في احترام القانون الدولي ذي الصلة. ونعتقد أيضاً أن من الأهمية الرئيسية تلبية احتياجات حوالي ٢٩٦.٠٠٠ من المشردين داخلياً بغية أن تتوفر لهم وسائل العودة إلى ديارهم الأصلية في جو من المصالحة والاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وأخيراً، بالنسبة إلى الانتخابات، من المهم السعي إلى تطبيق جميع الدروس المستخلصة خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩، بغية كفالة أن تتمتع الانتخابات البرلمانية المقبلة بالمصداقية والشفافية. وتحقيقاً

الأكمل بمسؤولياتها عن الأمن والتنمية والمصالحة الوطنية والتعاون الإقليمي. ونثق بأن الحكومة الأفغانية، خلال المؤتمر الدولي القادم المزمع عقده في الربيع في كابل، ستطرح تدابير محددة للمساعدة في تعزيز المؤسسات وحكم القانون في البلد، وخاصة مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

ويتفق وفدي في الرأي مع تقرير الأمين العام بأنه خلال المرحلة الجديدة التي انبثقت من خلال الزخم الدولي المتجدد، يتعين على بعثة الأمم المتحدة تكثيف جهودها لتنفيذ ولايتها، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، دعم قدرة الحكومة على التنسيق مع المجتمع الدولي. ثانياً، وفي مجال الانتخابات، يتعين توفير الدعم على الصعيد السياسي ودعم المؤسسات من خلال اللجنة الانتخابية المستقلة - وبخاصة لتعزيز القدرات الوطنية، ثالثاً، يتعين عليها مواصلة بذل مساعيها الحميدة لدعم تنفيذ برامج المصالحة الأفغانية. يجب أن يكون كل هذا برعاية الحكومة الأفغانية ووفقاً لأولوياتها الوطنية.

أما فيما يتعلق بالأمن، فإننا نأسف لأن تقرير الأمين العام يثبتنا مرة أخرى عن زيادة في الحوادث العنيفة حيث زادت الأرقام عن ما كانت عليه في السنوات السابقة. لقد اتسم عام ٢٠٠٩ بأكثر خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين منذ عام ٢٠٠١. ومما لا يمكن إنكاره أن هذه الإحصاءات تكشف عن أن انعدام الأمن لا يزال العامل الرئيسي في إعاقة تحقيق تقدم في أفغانستان. ونعتقد أن مواصلة قيام القوات الدولية بالرقابة المدنية يجب أن يظل شرطاً حيوياً لإكمال الجهود التي تضطلع بها.

ونكرر نبدنا التام للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وندين أي اعتداء يرتكب ضد المدنيين أو موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة أو الصحفيين. ونثق بأن الاتصال والتنسيق بين ممثل الأمين العام، والقوات الأفغانية

بالعمل الشاق المتمثل في إرساء الأسس لتحقيق الاستقرار لأجل بعيد.

إن المدنيين الأفغان ما زالوا يتحملون العبء الأكبر للصراع. فالغالبية العظمى منهم يقعون ضحايا القاعدة، والطالبان، وجماعات المعارضة المسلحة. ونرحب بالجهود التي بذلتها القوات الموالية للحكومة في عام ٢٠٠٩ والتي أدت إلى خفض عدد وفيات المدنيين الناجمة عن هذه الجماعات. ونحن على ثقة بأنه سيُجرى المزيد لزيادة خفض هذه الخسائر.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن الحل النهائي للصراع الأفغاني لن يتحقق في ساحات المعارك، وإنما عن طريق العملية السياسية. ولقد أظهر البلاغ الصادر في لندن دعماً دولياً قوياً لسياسة المصالحة وإعادة الدمج التي أعلنها الرئيس كرزاي في خطاب تنصيبه. وهذه العملية ينبغي بالتأكيد أن تكون بقيادة أفغانستان، وإنما يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً فيها، إذا طلبت كابل ذلك.

والتقدم في المصالحة الوطنية يجب أن يصاحب التقدم في تعزيز الديمقراطية. وتحقيقاً لذلك، من الضروري تهيئة الظروف المفضية إلى كفالة ألا تتكرر الصعوبات التي رافقت انتخابات العام الماضي في الانتخابات المقبلة وما بعدها. ومن الطبيعي والمستصوب أن تعاود السلطات الأفغانية سيطرتها التدريجية على قيادتها الكاملة للعملية الانتخابية والديمقراطية. وبعملها هذا، لا بد أن تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

والاستقرار يعتمد أيضاً على قدرة الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، على توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، فإن الاستراتيجية لتعزيز الحوكمة وتوفير المساعدة الإنمائية للمناطق المحررة استراتيجية حكيمة. ويجب بذل كل الجهود لتنفيذ تلك الاستراتيجية تنفيذاً كاملاً.

لذلك، نحث أولاً على تعيين لجنة جديدة لتلقي الشكاوى الانتخابية، وثانياً، نحث على اتخاذ تدابير للتأكيد على استقلالية اللجنة الانتخابية المستقلة، وثالثاً، نحث على إجراء تحقيق، عملاً بالقانون الأفغاني للانتخابات، في التزوير المزعوم خلال الانتخابات الماضية، ورابعاً، نود أن نرى كفالة مشاركة النساء والأقليات.

ونعتقد اعتقاداً كاملاً أن الانتخابات المقررة للجزء الثاني من هذه السنة ستوفر فرصة جديدة لحكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، كي تعزز التزامها بأولويات البلد وشعبها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر وكيل الأمين العام ألان لوروي على بيانه، والسفير زاهر تانين على ملاحظاته. ونتمنى للممثل الخاص الجديد للأمين العام، ستافان دي ميستورا، كل النجاح.

منذ مناقشتنا الأخيرة المتعلقة بأفغانستان (انظر S/PV.6255)، اتخذت خطوات هامة لاستعراض وتعزيز العلاقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي. فلقد ساعد مؤتمر اسطنبول ولندن على ترجمة لفظة "الأفغنة" إلى التزامات واضحة. والأشهر المقبلة، مع مجلس السلام ومؤتمر كابل والانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر، توفر مناسبة أمام جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ هذه الالتزامات.

وأود اليوم أن أتناول ثلاثة جوانب تتعلق بأفغانستان ودور بعثة الأمم المتحدة: الحالة الأمنية، والعملية السياسية، بما في ذلك الانتخابات والمصالحة، وتنسيق المساعدة.

وبما أن عام ٢٠٠٩ كان أعنف عام في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، فإن ذلك مدعاة قلق خطير. والمد العسكري الدولي الراهن يجري في ظل بيئة هشة جداً، حيث أن تطهير مناطق من المسلحين ليس أصعب عمل، مقارنة

المعين حديثاً، السيد ستافان دي ميستورا، الذي باشر مهامه في أفغانستان.

لقد نجحت أفغانستان العام الماضي في إجراء انتخابات رئاسية، الأمر الذي مثل خطوة رئيسية صوب تولي الشعب الأفغاني حكم بلده. وبفضل الجهود المشتركة للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، تم إحراز نتائج إيجابية في المؤتمرين الدوليين عن أفغانستان في اسطنبول، وفي لندن خلال وقت سابق من هذا العام. وبما أن أفغانستان دخلت الآن مرحلة انتقالية حاسمة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقي تركيزه منصباً على ذلك البلد، ويزيد دعمه ومساعدته له، ويرسي الأساس للانتقال الكامل للشعب الأفغاني إلى الحوكمة عن طريق تعزيز سيادة أفغانستان، واستقلالها الذاتي، وقدرتها على التنمية. وتشكل الحالة الأمنية المضطربة تحدياً رئيسياً لإعادة الإعمار في أفغانستان. وينبغي اعتماد نهج متكاملة لتحسين الحالة الأمنية هناك. وإذ يعمل المجتمع الدولي على تعزيز قدرة الجيش الأفغاني والشرطة يجب عليه أيضاً أن يعمل على إحراز المزيد من التقدم في عملية المصالحة الوطنية التي تقودها الحكومة الأفغانية وذلك لترسيخ وتوسيع الأسس السياسية لتحقيق السلام والاستقرار. وينبغي أن يتم نقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة الأفغانية بطريقة تدريجية حذيفة وجيدة التخطيط شريطة أن تكفل الأمن والاستقرار في البلد.

إن العنصر الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار على المدى البعيد في أفغانستان يكمن في قيامها بتنمية الاقتصاد وتحسين حياة السكان. فلقد أدى استمرار تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان إلى إنعاش قطاعها الزراعي وزيادة الاستثمارات الأجنبية ونمو اقتصادها بصورة سريعة وزيادة دخل حكومتها بشكل مطرد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد الدعم لتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان كي ينتفع المزيد من الأفغان من عوائد التنمية. ويتعين على

إن أهمية تنسيق المساعدة الدولية إلى أفغانستان ودور بعثة الأمم المتحدة في ذلك تم التأكيد عليها مراراً وتكراراً. ولقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال، لكن لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل. والمطلوب إرادة سياسية قوية في البلدان المانحة تتيح للأمم المتحدة والحكومة الأفغانية تنسيق مساعدتها الجماعية. قد لا يكون الأمر سهلاً، لكن لا بد منه، بما في ذلك كفالة فعالية التنفيذ.

والمهم كذلك أنه ينبغي الاضطلاع بولاية بعثة الأمم المتحدة، بوصفها المنسقة الرئيسية للجهود المدنية الدولية في أفغانستان، بطريقة تبني قدرة المؤسسات الأفغانية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والمقلق في هذا الصدد أن جزءاً كبيراً من المساعدة الدولية إلى أفغانستان لا تعرف به الحكومة الأفغانية، ناهيك عن عدم تماشيها مع الاستراتيجية الأفغانية للتنمية الوطنية. والمقلق أيضاً أن المساعدة لا تزال غير متوازنة جغرافياً. وإذا استمرت هذه الحالة، فبإمكانها أن تقوض التقدم الذي أحرزته السلطات الأفغانية مؤخراً في إعادة تركيز الاستراتيجية الأفغانية للتنمية الوطنية، وتحسين جباية العائدات والنمو الاقتصادي.

ولقد أبرز الجزء الثاني من عام ٢٠٠٩ التحديات القائمة أمام بناء أفغانستان مستقلة ومزدهرة. وفي نهاية العام الماضي وبداية عام ٢٠١٠، جرى التركيز على إعادة تكييف الاستراتيجيات وقطع الالتزامات لمواجهة تلك التحديات. فلنأمل أن تؤتي الجهود ثمارها في الأشهر المقبلة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام ألان لوروي على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان. إن الصين تعرب عن استعدادها لتدعم بالكامل عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعمل الممثل الخاص للأمين العام

لأفغانستان، السفير زاهر تانين، على هذه الطاولة وأشكره على إسهامه الهام.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدي به ممثل الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة لاحقا.

لقد شرع مؤتمر لندن في مرحلة جديدة من الانتقال إلى قيادة ومسؤولية أفغانية أكبر. ووضع كذلك جدول الأعمال لمؤتمر كابل المزمع عقده في حزيران/يونيه، ومن المتوقع أن يركز على وضع خطة ذات توجه إصلاحية لبناء الدولة. ونتفق مع رأي الأمين العام أنه من الأساسي، في عملية الانتقال هذه، أن تؤخذ شواغل الأفغان بعين الاعتبار. ومن هذا المنطلق، قام معهد النمسا وليخيتشتاين في جامعة برنستون بتنظيم الندوة المعنية بتنفيذ المشاريع في أفغانستان المعقودة في النمسا في نهاية شباط/فبراير، والتي جمعت عددا هاما من الخبراء الأفغان والدوليين. ونعتقد أن نتائج تلك المناقشات يمكن أن تكون مفيدة في التحضير لمؤتمر كابل، وسوف تنشأها مع الشركاء.

أما بخصوص الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر، فإن الإصلاحات الانتخابية الفعالة والبناء على الالتزامات التي أعلنت في مؤتمر لندن ستكون مسألة حاسمة الأهمية في كفالة أن تسهم الانتخابات في ترسيخ الديمقراطية في أفغانستان. ويحدونا الأمل أيضا في وضع تدابير لتيسير مشاركة النساء والأقليات كمرشحين ومصوتين على السواء.

ونشجع حكومة أفغانستان على التعجيل بتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان وتعزيز عملية إدماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي أعقاب خطاب التنصيب الذي ألقاه الرئيس كرزاي في تشرين الثاني/نوفمبر ومؤتمر لندن، تقدمت مفاهيم إعادة الإدماج والمصالحة الوطنية إلى واجهة الاهتمام.

المانحين والوكالات الدولية ذات الصلة احترام خصوصية أفغانستان في إعادة البناء الاقتصادي وتشجيع حماس ومبادرة حكومة أفغانستان وشعبها.

وندعم تقديم البلدان المزيد من المساعدة للحكومة الأفغانية لتعزيز قدرتها على التنمية الذاتية. ونؤيد الأمم المتحدة في الاستمرار بالقيام بدور قيادي وتنسيقي في إعادة إعمار أفغانستان. ونقدر أيضا تقدير الأداء المميز الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ ولايتها في ظل ظروف صعبة للغاية ونؤيد تمديد ولايتها لفترة سنة أخرى.

ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في أفغانستان في أيلول/سبتمبر ويحدونا الأمل في أن تتم الانتخابات بنجاح. ونؤيد قيام البعثة بتقديم المساعدة الانتخابية الضرورية وفقا لولايتها.

والصين بوصفها بلدا مجاورا صديقا لأفغانستان، تدعم وتشارك بنشاط في تعزيز إعادة إعمار أفغانستان بشكل سلمي. وقد وجهت الصين دعوة إلى الرئيس كرزاي لزيارة الصين في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. واعتقد أن هذه الزيارة ستحقق نتائج إيجابية.

وفي المستقبل، ستواصل الصين دعم أفغانستان في حدود قدراتها. ونعتقد أنه بدعم نشط من المجتمع الدولي ومن خلال جهودهما الذاتية، ستحقق الحكومة والشعب الأفغاني في نهاية المطاف هدف السلام والاستقرار والاستقلال والاعتماد على الذات والتنمية والتقدم والصداقة والعلاقات الطيبة مع جيرانها.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالمثل الدائم

إلى حد كبير، عن أكبر عدد من الوفيات في صفوف المدنيين. وفي الوقت نفسه، نود أن نرحب بالتقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى في تخفيض عدد الإصابات في صفوف المدنيين بشكل كبير في سياق عملياتها، ويحدونا الأمل في مواصلة المضي قدما في هذه الجهود.

ونؤمن بأن التعاون الإقليمي سيكون حاسم الأهمية في استقرار وازدهار أفغانستان. ويتعين أن تشمل هذه العملية جميع جيران أفغانستان ومشاركتهم فيها. ونود أن نشجع تكيف بناء الثقة والتعاون في المجالين الاقتصادي والسياسي، وكذلك المساعدة المتبادلة في الحرب ضد المخدرات والإرهاب والجريمة. ويسرنا أن نرى أن بعثة الأمم المتحدة تقدم الدعم لهذا التعاون الإقليمي وفقا لولايتها.

وتقدر النمسا أيضا الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتيسير التعاون الإقليمي، مثل مبادرة ميثاق باريس واستراتيجية قوس قزح ووضع برامج إقليمية لأفغانستان وجيرانها.

وبالنظر إلى التحديات التي تنتظر أفغانستان خلال الأشهر القادمة، نحن على اقتناع بأن بعثة الأمم المتحدة ستستمر في القيام بدور رئيسي في دعم الحكومة. ولذلك، نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا آخر، مع إدخال التعديلات التي اقترحتها الأمين العام لزيادة فعالية وأثر عمل البعثة. وتتطلع النمسا إلى العمل مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام ونتمنى له النجاح في مهامه الهامة والحافلة بالتحديات.

السيد دوريفير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدلي ممثل الاتحاد الأوروبي بعد قليل ببيان تود فرنسا أن تعلن عن تأييدها له. واسمحوا لي أن أضيف بضع ملاحظات تكميلية.

لا يوجد حل عسكري بحث للصراع في أفغانستان. ونؤمن بأنه ينبغي أن تكون كل من إعادة الإدماج والمصالحة الوطنية بقيادة أفغانية تماما ويجب أن تحترم الدستور وكذلك الالتزامات الدولية. وفضلا عن ذلك، ستكون المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة في النظام السياسي الأفغاني وتوافق الآراء فيما بينهم مسألة حاسمة. وستكون مشاركة النساء في عملية المصالحة الوطنية - حسب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - ذات أهمية خاصة لتحقيق السلام الدائم. ولذلك، نأمل أن يتم التحضير لجيرغا السلام الوطني المزمع عقدها في نهاية نيسان/أبريل بطريقة شفافة وشاملة للجميع، وتشارك فيها جميع فئات المجتمع الأفغاني ذات الصلة. ولا بد أن تستكمل أي عملية مصالحة بالمسألة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي.

وكما أشار الأمين العام، فقد استقبل القرار الأخير لمجلس الأمن برفع أسماء خمسة مسؤولين سابقين في طالبان من القائمة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بالترحيب في أفغانستان بوصفه تدبيرا لبناء الثقة ويمكن أن يساعد في إرساء الأسس لعملية سياسية نهائية. ونحيط علما بتقييم الأمين العام بأن المزيد من تدابير بناء الثقة سيكون مفيدا. وفي هذا السياق، وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، أتطلع إلى التعاون مع السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كفالة تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما، بما في ذلك ضمن إطار الجهود الجارية لاستكمال القائمة الموحدة، وبصورة أكثر تحديدا، من خلال استعراض العملية الحالية.

ما زال الأثر السلبي للحالة الأمنية على حماية المدنيين يمثل تحديا رئيسيا. وحقيقة أن يشهد العام الماضي أكبر عدد من الخسائر في صفوف المدنيين منذ عام ٢٠٠١ إنما تشير بالغ القلق، إذ أن طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى مسؤولة،

ونتوقع من الأمم المتحدة أن تدعم مهمة عملية الانتقال المتعهد بها في لندن. وفي هذا الصدد يتيح لنا تحديد الولاية فرصة لتحديد أولويات البعثة بدقة. وإننا نرى ثلاثاً منها.

أولاً، إن المساعي الحميدة السياسية تشكل حجر زاوية الولاية. ويجب على الممثل الخاص أن يسعى على وجه التحديد إلى مواصلة الحوار مع الرئيس كرزاي وأصحاب المصلحة السياسيين الآخرين فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في لندن. وفي هذا المضمار، تبعث الاتصالات الأولية بين الممثل الخاص والرئيس كرزاي على الاطمئنان. ويتعين على بعثة أفغانستان أن تضطلع أيضاً بدور نشيط في دعم الحكومة في برنامج المصالحة والاندماج. وذلك البرنامج يتعين تنفيذه ضمن الإطار الدستوري ومع التقيد الصارم بالقيم والمعايير الديمقراطية.

ثانياً، يتعين على بعثة أفغانستان أن تلتزم أيضاً بدعم العملية الانتخابية. ويجب الاستفادة من الدروس المستخلصة من المشاكل التي ووجهت في الانتخابات الرئاسية. والإصلاحات مطلوبة قبل انتخابات أيلول/سبتمبر البرلمانية. فشرعية جهود الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي تتطلب تنظيم هذه الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة. وسيكون للممثل الخاص دور هام يضطلع به في بلورة توافق الآراء بين الحكومة وأصحاب المصلحة السياسيين الأفغان الرئيسيين، بما فيهم زعماء المعارضة، بشأن هذه الإصلاحات كلها.

ثالثاً، يجب أن تواصل بعثة أفغانستان الجهود التي اضطلعت بها منذ المؤتمر الدولي المعقود دعماً لأفغانستان في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لترسيخ كفاءة واتساق استخدام المعونة. وهذا الدور، الذي يسلط تقرير الأمين العام (S/2010/127) الضوء عليه، يجب أن يدعم بقدر أكبر من الوضوح السلطات الأفغانية، التي تتحمل المسؤولية الأولية عن تنسيق المعونة.

بعد عام ٢٠٠٩ الصعب أعطت الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٠ مبرراً للشعور بالأمل بأن يطرأ تحسن على الحالة. وقد اتفقت أفغانستان والمجتمع الدولي على خارطة طريق موثوق بها في مؤتمر لندن استناداً إلى تعهد يوضع بسرعة موضع التنفيذ يتولى بموجبه الأفغان مسؤولياتهم السيادية. وإن الالتزامات التي قطعها الرئيس كرزاي وحكومته بشأن برنامج إصلاح طموح، بالاقتراح بالإعلان عن عملية للمصالحة والاندماج، توفر أساساً متيناً لذلك الانتقال. أما من ناحية المسائل العسكرية، فقد بدأت الاستراتيجية الجديدة التي رسمها الفريق أول مكرستال تؤتي أكلها وما فتئت تسلط الضوء على مواطن الضعف بين فصائل التمرد المسلح التي تبين أنها لا تحظى بدعم الشعب. أخيراً، على المستوى الإقليمي، ساعدت الديناميات الإيجابية بين أفغانستان وجيرانها على زيادة فعالية الحرب على الإرهاب.

لكن هذه التطورات ما زالت هشة. وبغية توطيد آفاق نجاح عملية الانتعاش من الجوهري تنفيذ خطط الإصلاح التي أعلن عنها الرئيس كرزاي على وجه السرعة لتمكين المؤسسات الأفغانية من تحمل مسؤولياتها الجديدة كاملة.

الأمم المتحدة تتمتع بالشرعية وعدم التحيز ولديها خبرات تجعل منها عنصراً أساسياً في هذه المرحلة الجديدة. وثمة دور أساسي ينتظر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) عليها أن تضطلع به. وإننا نرحب بتعيين السيد دي مستورا رئيساً لبعثة أفغانستان. ونضع كامل ثقتنا بقدرته على الاضطلاع بدور ممثل المجتمع الدولي بأسره لدى الشعب الأفغاني بطريقة فعالة ودينامية. ويمكن للسيد دي مستورا، لدى اضطلاعه بمهمته، أن يعتمد على الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي والممثل المديني الجديد للنااتو. وإن اختصاصاتهما المعززة ستساعد على جعل الجهود الدولية المبذولة دعماً للممثل الخاص للأمين العام أكثر تماسكاً.

نشعر بامتنان عميق للرجال والنساء المتفانين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان)، الذين دللوا على التزامهم الراسخ بمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق الاستقرار وتطوير المؤسسات الديمقراطية في ظل تحديات هائلة.

قبل شهرين برهن المجتمع الدولي في لندن على دعمه لجدول أعمال الحكومة الأفغانية الذي وضع تفاصيله الرئيس كرزاي في خطاب تنصيبه. ويكمن في أساس التزامنا الاعتراف بأن أفغانستان والمجتمع الدولي يدخلان مرحلة جديدة من الشراكة على درب التملك الأفغاني التام. ولكفالة أن تتسم جهود المجتمع الدولي بالفعالية يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز التنسيق وتضافر الجهود.

وترحب الولايات المتحدة أيما ترحيب بتعيين الممثل الخاص ستيفان دي مستورا وتحدد دعمها القوي له وبعثة أفغانستان مع توليه مهمته الهامة. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الممثل الخاص الجديد لتحقيق الهدف الذي نشاطره جميعا وهو مساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق التحولات الاجتماعية وتعزيز مجتمعه وكفالة أمنه. وقد وعد الممثل الخاص دي مستورا، حال وصوله، بالتزام بعثة أفغانستان

”بالمساعدة في إشاعة الاستقرار وفي تحسين الأحوال الاجتماعية – الاقتصادية للشعب الأفغاني، مذكرا بأن العملية يجب أن تتم بقيادة الأفغان وبملكية الأفغان، مع الاحترام التام لسيادتهم واستقلالهم“.

وإننا نتفق مع ذلك الالتزام ونتطلع إلى دعم بعثة أفغانستان في عملها.

كما نتطلع إلى رؤية بعثة أفغانستان تضطلع بدور حيوي محوري في تنسيق المساعدة الإنسانية فيما بين وكالات الأمم المتحدة وفي تنسيق المساعدة بين الحكومات

وتود فرنسا أن تعرب عن شكرها لتركيا على مشروع القرار المعروض على أعضاء مجلس الأمن، فهو يعبر تماما عن أولوياتنا.

الأزمة في أفغانستان لا يجوز تناولها بمعزل عن الأزمة في المنطقة، وبالدرجة الأولى في باكستان. وما فتئت الحكومة الباكستانية تحارب بلية الإرهاب بشجاعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعمها وأن يشجعها على تعزيز جهودها ضد الجماعات الإرهابية كلها.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يحظى الحوار والتعاون الإقليميان بالاهتمام المتزايد. فقد طرحت مؤخرا مبادرات هامة في هذا الصدد. وفرنسا ترحب على وجه التحديد بالدور الرائد الذي اضطلعت به تركيا. ونود أن نرى، من أجل المزيد من النجاح، إنشاء آلية مكرسة لمتابعة الحوار الإقليمي والنهوض به. وإن الأمم المتحدة، بفضل نزاهتها، قادرة على الجمع بين العناصر الإقليمية كافة لتحقيق الهدف المشترك، هدف إشاعة الاستقرار في المنطقة. ونحث بعثة أفغانستان على الانخراط بهمة في ذلك المجال.

ختاما، أود أن أذكر بنقطة جوهرية. المرحلة الانتقالية التي تمر بها أفغانستان حاليا لا تعني انسحابا للمجتمع الدولي، ناهيك عن أنها لا تعني تخلي المجتمع الدولي عن أفغانستان. وعلى أية حال، ذكر الرئيس ساركوزي مرارا وتكرارا أن فرنسا ستظل ملتزمة ما دامت الضرورة تقتضي ذلك وما دام الأفغان يريدون منا ذلك.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية الشاملة وأشكر السفير تانين على ملاحظاته الهامة وروح القيادة التي أبداهها هنا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على دعم الولايات المتحدة التام لدور الأمم المتحدة الحاسم في أفغانستان. وإننا

وفريقه، أي بعد ١٠ أيام فقط من إطلاق العمليات الأمنية. ولا تزال كابل تعمل على تعبئة شواغر هامة جدا في الوزارات المعنية بتقديم الخدمات.

غير أن الاختبار الحقيقي سيتمثل في قدرة الحكومة الأفغانية على الوفاء بتوقعات السكان المحليين. ونحن مصممون على مساعدة السلطات الأفغانية على النجاح. وكلما تحسنت الحالة الأمنية وتولت الحكومة الأفغانية مسؤوليات أمنية أكبر، تقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم المبادرات التي تأخذ زمامها أفغانستان من أجل استقرار المناطق المحلية وذلك بتوفير سبيل لقادة المتمردين والمقاتلين لترك ميدان المعركة. وكما قال الرئيس أوباما "سوف ندعم الجهود التي تضطلع بها الحكومة الأفغانية لفتح الباب أمام عناصر طالبان الذين يتخلون عن العنف ويحترمون حقوق الإنسان لإخوانهم المواطنين".

ونحضر الأمم المتحدة على الاستمرار في القيام بدور قوي لكفالة مشاركة النساء في كل مرحلة من تلك العملية وفي العمل مع الحكومة الأفغانية لكفالة الحفاظ على حقوق المرأة وحقوق الإنسان والنهوض بتلك الحقوق.

وأخيرا، فإن إعلان الحكومة الأفغانية عن انتخابات تشريعية وطنية في وقت لاحق من هذا العام يمثل فرصة أخرى لتحسين الحكم وتعزيز المؤسسات. ومهما يكن من أمر، ما فتئنا نشعر بالقلق إزاء المرسوم الانتخابي الذي أصدره الرئيس في شهر شباط/فبراير. من الحيوي أن يكون بوسع الشعب الأفغاني الثقة في مصداقية وشرعية الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠. وهكذا فإن استقلال ومصداقية المؤسسات الانتخابية الأفغانية على جانب عظيم من الأهمية. فعلى سبيل المثال، إن لجنة الشكاوى الانتخابية ستعزز إذا كان أعضاؤها، من أبناء أفغانستان والأجانب، قادرين على الاضطلاع بأعمالهم بطريقة نزيهة ومستقلة.

المانحة بواسطة آليات محسنة مع زيادة في عدد الوظائف. والولايات المتحدة، بدورها، ستواصل العمل على تحسين تنسيقها مع الأمم المتحدة والمانحين الآخرين، ونرحب بالخطوات التي يتخذها الآخرون بأن يحذوا حذونا. وإننا نؤمن بأن بعثة أفغانستان ستعمل عن كثب مع حكومة أفغانستان لكفالة أن تسفر هذه المساعدة عن دعم جدول أعمال الحكومة وأولوياتها وعن بناء القدرة الحكومية على جميع المستويات.

إن المجتمع الدولي ملتزم بتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية ودعم دورها في تحمل المسؤولية عن أولوياتها هي في مجالات التنمية والحكومة والأمن. وما فتئ المسؤولون الحكوميون المدنيون من الولايات المتحدة يقيمون شراكات مع الأفغان لتطوير وتطبيق الحكم الصالح والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون والمبادرات الزراعية. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ما برحت تقوم بدور هام جدا لنقل درجة أكبر من المسؤولية للحكومة الأفغانية، بما في ذلك المساعدة في وضع معايير في المقاطعات بشأن التنمية والحكم وسيادة القانون، بينما تقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية باتخاذ القرارات بشأن نقل المسؤوليات في المقاطعات.

لقد أعلنت الحكومة الأفغانية عن خطط لنقل المسؤولية الأمنية إلى قيادة أفغانية. ونقوم بالفعل بإحراز تقدم معاً على تلك الجبهة. وبناء على طلب الحكومة الأفغانية ومحافظ المقاطعة تجري العمليات الحالية للقوة الدولية في مقاطعة هيلماند بدرجة غير مسبقة بتخطيط أفغاني وقيادة أفغانية. وتعمل الوزارات الأفغانية الرئيسية المعنية بالأمن والخدمات في كابل والدوائر الفرعية التابعة لها في هيلماند على كفالة أن تلي مباشرة الجهود المبذولة في مجال الحكم والجهود الإنمائية العمليات الأمنية. وبتاريخ ٢٣ شباط/فبراير، أنشأت الحكومة الأفغانية منصب نائب المحافظ لمقاطعة مرجه

وفي ضوء التطورات الرئيسية الأخيرة في أفغانستان ومختلف التحديات الهامة التي سيواجهها المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية في المستقبل القريب، تشيد البوسنة والهرسك بالمستوى الرفيع من التكثيف في الأنشطة الدبلوماسية الأخيرة التي تهدف إلى مساعدة أفغانستان ومؤسساته. لذلك يقدر وفدي تنظيم المؤتمر المعني بأفغانستان وبالنتائج التي تمخض عنها ذلك المؤتمر الذي انعقد في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير. إننا إذ نأخذ في الحسبان أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في قيام أفغانستان مستقرة وديمقراطية، نشدد أيضا على أهمية القمة بشأن موضوع "الصدقة والتعاون في قلب آسيا" والتي انعقدت في اسطنبول في ٢٦ كانون الثاني/يناير. ونتطلع قدما أيضا إلى عقد المؤتمر في كابل في موعده المقرر في الربيع. فذلك المؤتمر إشارة مشجعة جدا لأنه سيكون أول اجتماع رفيع المستوى تستضيفه الحكومة الأفغانية.

في البداية، تود البوسنة والهرسك أن تؤكد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وتعرب عن تأييدها لجميع جهود أفغانستان الرامية إلى إعادة بناء البلد وتحقيق سلام مستدام وديمقراطية دستورية. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور مركزي وتنسيق محاييد في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، بالاشتراك مع الحكومة بغية تنفيذ الميثاق الأفغاني.

غير أننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في البلد. وندين زيادة الهجمات على المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية وعلى القوات الأفغانية والقوات الدولية.

تعتقد البوسنة والهرسك أن الجهود الحالية الرامية إلى إنشاء عملية تحول نحو الديمقراطية وتعزيزها في أفغانستان

ونرحب بالتزامات الحكومة الأفغانية لكفالة نزاهة الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٠ والعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة للبناء على الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠٠٩ من أجل إدخال تحسينات على العملية الانتخابية في عام ٢٠١٠ وما بعدها. فإحراز تقدم ملموس في إنشاء مؤسسات انتخابية مستقلة وفعالة سيكون عنصرا رئيسيا في استدامة الثقة في الانتخابات المقبلة وفي نتائجها. وقدرتنا على تقديم المساعدة من خلال دورة الانتخابات ستوقف بدرجة كبيرة على التقدم المحرز في إقامة حكم نزيه وأكثر فعالية.

إن الالتزام الذي نتشاطره مع حكومة أفغانستان والذي أعرب عنه في الآونة الأخيرة في لندن، يوفر اتجاها متجددا في جهودنا. خطة الحكومة لاستضافة مؤتمر دولي في كابل في وقت لاحق من هذا العام ستمكننا من الاستماع إلى خطط العمل المفصلة لديها وأهدافها بشأن تنفيذها برامجها.

ستكون هذه السنة حاسمة بالنسبة لأفغانستان. ونتطلع قدما إلى تعزيز جهودنا المشتركة.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن شكري للسيد ألين لي روي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية، وأعرب عن شكري للسفير تانين على ملاحظاته. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة الراهنة في أفغانستان (S/2010/127). ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا ممثلا خاصا للأمين العام لأفغانستان. ونتمنى له كل النجاح في عمله.

إن البوسنة والهرسك تؤيد أيضا البيان الذي سيُبدى به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ثانياً، تعلق البوسنة والهرسك أهمية كبيرة على دور بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعي الحميدة للحكومة الأفغانية، وخاصة في مجال المصالحة. ونعتقد أنه ما من بديل للحوار بين الحكومة الأفغانية وقوات المعارضة. وفي ذلك الصدد، نرحب بعملية إعادة الإدماج ونشيد بالاقتراح بإنشاء صندوق استثماري للسلم وإعادة الإدماج بتمويل من الجهات المانحة يوفر العمالة والحوافز المالية للمتمردين الراغبين في نبذ العنف. ونعتقد أن هذه الأدوات ذات أهمية حيوية للتماسك الاجتماعي والسياسي في المستقبل داخل المجتمع الأفغاني.

ثالثاً، يقر وفدي بأهمية وحتمية الدور القيادي لبعثة الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية. وفي الوقت نفسه، نشجع البعثة على شمول الشعب الأفغاني في مهمتها وعلى التشاور والعمل معه في تنفيذ المشاريع من خلال المؤسسات الأفغانية. ونود أن نرى حكومة أفغانية تقوم بدور تنسيقي أكبر، كون ذلك أحد السبل الواقعية والمحددة للمساعدة في عملية الانتقال إلى قيادة أفغانية.

رابعاً، تؤيد البوسنة والهرسك تأييداً راسخاً عودة الأشخاص المشردين داخلياً في أفغانستان. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء وجود ما يقدر بنحو ٢٩٦ ٠٠٠ شخص من هؤلاء الناس، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام. وتتيح لنا تجربتنا في مرحلة ما بعد الحرب الإصرار على أن هذه العودة ضرورية لبناء مجتمع ديمقراطي وإعادة إشاعة مناخ من الأمن والثقة في صفوف المواطنين. ونرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

ونود أيضاً أن نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة إنجازاتها الإيجابية في تنفيذ برنامج مكافحة الألغام، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الأطراف ذات الصلة.

ونعتقد أن الأنشطة والالتزامات المذكورة سابقاً تشكل خطوات هامة نحو المرحلة الانتقالية الجديدة التي

تستحق دعماً قوياً من لدن المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نحن مقتنعون بأن هناك عدة قضايا تكتسي أهمية أساسية.

أولاً، من الواضح أن تنظيم الانتخابات البرلمانية في شهر أيلول/سبتمبر سيمثل تحدياً كبيراً، ليس للمؤسسات الأفغانية فحسب، بل أيضاً للمجتمع الدولي. ونشجع بقوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على توفير التنسيق السياسي الشامل للدعم الدولي للانتخابات. ولا ينبغي للانتخابات أن تفضي بنا إلى إغفال إصلاح انتخابي على الأجل الطويل في المستقبل. ونؤيد جهود الأمم المتحدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الأفغانية في ذلك العمل الجوهري. وبغية التوصل إلى عملية انتخابية مستقلة ونزيهة وذات مصداقية، لا يزال من المهم تيسير وتشجيع التعاون بين المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية لكفالة بيئة مفضية لعقد الانتخابات المقبلة.

تود أيضاً البوسنة والهرسك أن تشدد على الأهمية الحيوية لأدوار لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. ونحن مقتنعون بأنهما تقومان بأدوار أساسية في العملية الانتخابية في أفغانستان، وهكذا نشدد على أهمية الحفاظ على استقلالهما وشفافيتهما.

نعتبر أن مشاركة جميع قطاعات المجتمع الأفغاني في تلك الانتخابات على جانب عظيم من الأهمية من أجل التحول الديمقراطي في البلد. ونؤيد بقوة التدابير الهادفة إلى تحسين مشاركة النساء والأقليات. كذلك نرحب بالجهود المبذولة للتسريع في تنفيذ الخطة الوطنية من أجل المرأة. ويشجع وفدنا الحكومة الأفغانية على مواصلة الجهود في ذلك الاتجاه، حيث نعتقد أن مشاركة المرأة ما من شأنها إلا تقوية قدرة الحكومة على إيجاد حلول للعديد من التحديات التي سيتعين على المجتمع الأفغاني التصدي لها في المستقبل.

لقد خطا مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير خطوة هامة. فلقد اتفقت الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مجموعة مبادئ تظهر الطموحات التي أوجزها الرئيس كرزاي في خطاب تنصيبه العام الماضي. وهذه الأولويات جددت التزام المجتمع الدولي بأفغانستان وشعبها، وأقرت بمرحلة جديدة صوب قيادة أفغانية أكبر. وسوف تنعكس هذه الأولويات في ولاية بعثة الأمم المتحدة المجددة في الأسبوع المقبل.

إن المجتمع الدولي وحكومة الرئيس كرزاي بحاجة الآن إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدناها مجتمعين في لندن، ولا سيما في ثلاثة مجالات ذات أولوية. المجال الأول هو الأمن. وحسبما يذكر تقرير الأمين العام، شكلت الأشهر الثلاثة الماضية تحديات أمنية كبرى، بيد أن التقدم الذي أحرزناه تقدم حقيقي. وتظهر عملية مشترك الدور المتزايد الذي تؤديه أفغانستان في تعزيز أمنها. ونرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الأفغانية في التقليل من عدد الضحايا المدنيين إلى أدنى حد - إذ بلغت نسبة التراجع نحو ٢٨ في المائة العام الماضي. ونحن نعمل كي نصل إلى اليوم الذي لا تعود فيه حاجة إلى القوات الأجنبية على الخطوط الأمامية في أفغانستان، والذي يكون باستطاعة أفغانستان فيه الاعتماد على نفسها في مواجهة الخطر الناجم عن الإرهاب.

المجال الثاني هو العملية السياسية. إن التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة أفغانستان يظل عملاً حاسماً في عام ٢٠١٠. فمجلس السلام ومؤتمر كابل المقبلان كلاهما مركزيان بالنسبة إلى ذلك الجهد. ونحن ندعم الحكومة الأفغانية في سعيها إلى وضع عملية تمثيلية للمصالحة. ومثلما قال وزير خارجية حكومتي في الأسبوع الماضي، على الأفغان أن يمتلكوا ويقودوا ويدفعوا هذا الانخراط السياسي. وهذه العملية ستكون بطيئة وتدرجية. وبغية دعم العملية

جرى التأكيد عليها وإعلانها في بلاغ لندن، والتي ترمي إلى تشجيع القيادة والملكية الأفغانية في مختلف المجالات.

وأخيراً، تؤيد البوسنة والهرسك تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فترة إضافية مدتها ١٢ شهراً.

السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/127)، ووكيل الأمين العام ألان لوروي على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح. وأود أيضاً أن أرحب بالملاحظات الإيجابية التي أدلى بها السفير تانين.

إن تقرير الأمين العام يوجز بوضوح التقدم المحرز حيال أن تصبح أفغانستان دولة آمنة ومستقرة ومزدهرة. ونحن ما فتئنا ملتزمين التزاماً راسخاً بتحقيق هذا الهدف. بيد أن التقرير يذكر أيضاً التحديات التي لا تزال قائمة.

وبما أن المجلس يقوم لأول مرة بإجراء مناقشة رسمية عن أفغانستان بعد تعيين ستافان دي ميستورا ممثلاً خاصاً للأمين العام، أسمحوا لي أن أرحب به على غرار الآخرين. إنه يحظى بالدعم الكامل من المملكة المتحدة. وإننا نشجعه على أن يصرف وقتاً على الأرض في أفغانستان إلى أقصى حد بغية تعزيز قيادة الأمم المتحدة. ونرحب بالتقدم المحرز فعلاً في ملء المراكز الشاغرة لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونحن على استعداد لدعم مزيد من جهود التوظيف.

وترحب المملكة المتحدة كذلك بالتعيينين العائدين إلى الممثل المدني الأقدم التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي والممثل الخاص للإتحاد الأوروبي. وبالعامل مع الممثل الخاص للأمين العام، سيساعدان على كفالة أن تبلغ المساعدات المدنية في أفغانستان أكثر من مجموع المساعدات الجزئية.

الفساد وبناء مؤسسات مستقلة للنهوض بالتقدم ورصده. لذلك، نرحب بتأكيد السيد لوروي على أن الرئيس كرزاي أصدر اليوم قانوناً تشريعياً ينشئ المكتب السامي للرقابة ومكافحة الفساد. وتحسين جهود مكافحة الفساد سيبي ثقة المانحين بتخصيص نسبة متزايدة من أموال التنمية مباشرة عن طريق الوزارات الأفغانية.

أخيراً، نتطلع إلى انعقاد مؤتمر كابل في وقت لاحق من هذا العام. فذلك الحدث سيبقي على الزخم لبناء استراتيجية سياسية في أفغانستان، وسيتمكن حكومة أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من النظر في كيفية تنفيذها للالتزامات المقطوعة في كانون الثاني/يناير. وأفغانستان والأمم المتحدة تحظيان بدعم المملكة المتحدة الكامل.

السيد مونغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد لوروي على إحاطته الإعلامية الشاملة، والسفير تانين على ملاحظاته.

إن تقرير الأمين العام (S/2010/127) يبرز بعض مجالات التقدم الهامة في الجهود الدولية والأفغانية على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، بيد أنه يدرك أيضاً أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بالترافق مع الإدارة الصحيحة للأحداث الهامة التي ستجري في الأشهر القليلة المقبلة.

إننا نؤيد بشدة الجهد العام الذي بذل خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين الحكم، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان. ويظل بناء مؤسسات قوية أمراً هاماً لتحقيق ذلك، ومن مسؤولية الحكومة الأفغانية الجديدة إظهار القيادة بشأن هذه الأولويات الوطنية.

ومن الضروري إجراء إصلاحات هامة للنظام الانتخابي إذا أريد للانتخابات المستقبلية أن تكون أكثر

السياسية بقيادة أفغانستان، وبطلب من الحكومة، نتوخى دوراً هاماً لبعثة الأمم المتحدة والمساعدية الحميدة للمثل الخاص للأمين العام.

والجال الثالث هو الانتخابات. سيكون لبعثة الأمم المتحدة دور هام في مساعدة الحكومة الأفغانية على الإعداد للانتخابات التشريعية المقبلة. ونأمل أن تبذل الحكومة كل الجهود لكفالة أن تكون الانتخابات شفافة، وذات مصداقية، وسليمة. ونؤكد من جديد دعمنا لالتزام الحكومة في بلاغ لندن بمنع أي إخلال وسوء تصرف. والمهم بالنسبة إلى مصداقية الانتخابات أن تكون اللجنة الأفغانية للشكاوى الانتخابية ولجنة الانتخابات المستقلة كلتاهما مستقلتين بحق حتى تتمكن من توفير الضوابط والموازن التي يقتضيها الدستور. لذلك، نرحب بالتزام الرئيس كرزاي بتعيين موظفين دوليين اثنين في لجنة الشكاوى الانتخابية، ونتطلع إلى أن يعينهما الممثل الخاص للأمين العام قريباً.

إننا نؤيد التحليل الوارد في تقرير الأمين العام عن الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام الماضي. وثمة عدد من الدروس التي يتعين استخلاصها، ونحن ندرك التحديات التي تواجه إجراء انتخابات ذات مصداقية في أيلول/سبتمبر المقبل. ونلاحظ الالتزام في بلاغ لندن بأن تعمل الحكومة الأفغانية عملاً وثيقاً مع الأمم المتحدة لإجراء تحسينات في جميع العمليات الانتخابية مستقبلاً، ونتطلع إلى أن توجز وتنفذ الحكومة إصلاحات انتخابية دونما إبطاء.

ومكافحة الفساد يجب أن تظل في صدارة أولويات الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين. ومثلما يبرز تقرير الأمين العام، إن الفساد حالياً أولوية للأفغان أكبر من الأمن، إذ أن الفساد يعوق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ويقوض شرعية الحكومة وقدرتها على توفير الخدمات للشعب الأفغاني. وفي مؤتمر لندن، التزم الرئيس كرزاي بمكافحة

شأنه أن يكفل ملكية أفغانية قوية وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أفغانستان.

ونرحب باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، لا سيما البلاغ الصادر عن مؤتمر لندن، الذي وضع جدول أعمال واضح وحدد أولويات جيدة للمضي قدماً بشأن أفغانستان. ويعتبر توافق الآراء الذي تولد بشأن المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج بقيادة أفغانية هامة جداً وأيضاً مسألة حاسمة بالنسبة للسلام الدائم في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

ويرتبط الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان بشكل وثيق بالحالة العامة في المنطقة. واتباع نهج منسق على المستوى الإقليمي وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها أمران حاسمان في التصدي للتحديات المشتركة التي تتعدى الحدود الوطنية، بينما يولدان أيضاً زخماً للنمو الاقتصادي.

ومن شأن الجهود الجماعية على المستوى الإقليمي أن تعزز مكافحة التمرد والاتجار بالمخدرات بصورة خاصة. ونخطط علماً بالتقدم المحرز مؤخراً في معالجة مسألة إنتاج الأفيون، لكن ما زال يساورنا القلق إزاء الضرر الخطير الذي لا تزال تسببه زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به على الأمن والتنمية والحكومة في أفغانستان، وكذلك على المنطقة وعلى المستوى الدولي. وندعو الحكومة الأفغانية، وبمساعدة من المجتمع الدولي، إلى التعجيل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

ونلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام، وممثله الخاص لأفغانستان الذي عين حديثاً، وخاصة موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية لقيادة جهود المجتمع الدولي. ولذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى تجديد ولاية بعثة

شفافية ومساءلة. وفي هذا الصدد، إن تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى ١٨ أيلول/سبتمبر يوفر فرصة لإجراء إصلاح انتخابي يساهم أيضاً في تعزيز الديمقراطية في أفغانستان.

والحالة الأمنية في أفغانستان تظل مبعث قلق كبير للمجتمع الدولي. ونلاحظ مع بالغ القلق أن الحالة ساءت خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة عدة عوامل. بيد أننا نشعر بالتشجيع إزاء الجهود لتعزيز الترتيبات الأمنية في المدن الرئيسية، فضلاً عن العمليات الأمنية الجارية التي أسفرت عن تراجع كبير في الهجمات الانتحارية.

ومما يبعث على قلق إضافي إلى جانب الخسارة في الأرواح والإصابات الخطيرة بالجراح هو التلوث بالألغام الذي أعاق الأنشطة المعيشية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي الزراعية، والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم. وإذ نلاحظ الإنجازات التي تحققت حتى اليوم في تنفيذ البرنامج المتعلق بالألغام، نشجع الحكومة، وبدعم من المجتمع الدولي، على زيادة الموارد لمعالجة آثار الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على السكان. ونحث على الانتهاء في وقت مبكر من وضع الاستراتيجية الأمنية الوطنية، على أن يليها تنفيذها مباشرة، انسجاماً مع هدف نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الشرطة الوطنية الأفغانية في غضون خمس سنوات.

ونذكر أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلد تقع على عاتق الحكومة والشعب في أفغانستان، لكننا ندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تعزيز ملكية الأفغان وتوطيدها بزيادة بذل الجهود لتعزيز قدرة الأفغان على أخذ الصدارة فيما يتعلق بالأولويات الرئيسية التي تعتبر حاسمة في المضي بالبلاد قدماً. ونتفق مع الأمين العام في أن ذلك يتطلب توازناً جيداً بين الجهود العسكرية والمدنية. ويجب بذل المزيد من الجهود لإنشاء هيكل مدني معزز للتنسيق من

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. بمشاركة ٧٨ دولة ومؤسسة. ويحدونا الأمل في أن ينجح مؤتمر كابل المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، والذي من المتوقع أن تقدم الحكومة الأفغانية خلاله برامج وخططا ملموسة.

إننا إذ نرحب بالتصديق على انتخابات مجالس الولايات، فإننا نتطلع إلى إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٨ أيلول/سبتمبر القادم، وأن تكون شفافة وحرّة ونزيهة. ويقتضي العمل خلال الفترة المتبقية على تنفيذ الإصلاحات الانتخابية اللازمة، لا سيما تشكيل لجنة انتخابية حيادية وذات مصداقية، والاستفادة من دروس تجربة الانتخابات الرئاسية الماضية ومن المساعدة التي يمكن أن تقدمها بعثة الأمم المتحدة.

ينبغي استكمال عملية بناء المؤسسات الأفغانية، المدنية والعسكرية والقضائية، والعمل على منع الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان ووضع المرأة ودعم الجيش الأفغاني والشرطة الوطنية تمهيدا لتسلم الحكومة مسؤولياتها الأمنية بشكل كامل. ونشير في هذا المجال إلى التكامل بين الأمن والتنمية، وإلى ضرورة أن تترافق هذه العملية مع جهود موازية لمعالجة أسباب الصراع، والسير بالعملية السياسية الداخلية والمصالحة الوطنية وإدماج العناصر المناهضة للحكومة، لا سيما أعضاء طالبان، على أن ينبذوا العنف ويحترموا الدستور والإنجازات التي تحققت منذ عام ٢٠٠٢.

ونعبر عن القلق أيضاً إزاء استمرار توتر الأوضاع الأمنية، ونشير إلى خطورة ترابط الوضع في أفغانستان مع الوضع في محيطنا الإقليمي، وندين العمليات الإرهابية ضد المدنيين الأفغان والقوات الأفغانية والدولية. ومن المؤسف أن عام ٢٠٠٩ قد اعتبر الأسوأ منذ عام ٢٠٠١ على صعيد الخسائر المدنية. وفي هذا الإطار، ندعو إلى

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا إضافية.

وكما لاحظ الأمين العام، ستكون الأشهر القليلة القادمة معقدة وحاسمة جدا بالنسبة لاستقرار وتقديم أفغانستان في المستقبل. ويجب الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي نشأ بالرغم من الحالة الأمنية الصعبة. وزيادة الدعم من المجتمع الدولي مسألة أساسية للحفاظ على ذلك الزخم.

السيد سلام (لبنان): أود أولاً أن أشكر الأمانة العامة على التقرير الذي أعدته وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لوروا حول عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما أود أن أشكر السفير الزميل ظاهر تانين على بيانه. واسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية.

نرحب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام في أفغانستان، وندعم تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة سنة إضافية، وتكثيف مهامها مع التحديات المستجدة. ونؤكد على أن يكون للأمم المتحدة الدور الرئيسي في تنسيق تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان، تعزيزاً لسيادتها واستقلالها. ونشدد على أن يكون للحكومة الأفغانية دور قيادي في الأمن والسياسة والاقتصاد، وأن تقوم بعثة الأمم المتحدة بدور المساعدة والمساندة لتمكين الشعب الأفغاني من تولي أموره بذاته تدريجياً. ونطالب بتعزيز التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وباقي القوى الدولية المتواجدة في أفغانستان.

ويهمنا أن نشير أيضاً إلى أهمية تضافر الدعم الدولي والإقليمي لمساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والازدهار. وفي هذا الإطار، نرحب بمؤتمر القمة حول أفغانستان الذي استضافته تركيا في اسطنبول في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ونتائج مؤتمر لندن المعقد في

إلى اشتمالية سياسية أعظم في أفغانستان. ومما يتسم بأهمية حاسمة ضمان السيادة الأفغانية بتقوية قدرة الحكومة على الإمساك بزمام العمليات السياسية والإمنائية للبلد.

الحالة الأمنية في أفغانستان تظل شديدة التقلب والتعقيد حيث يسعى الإرهابيون وجماعات التخريب المناوئة للحكومة وتجار المخدرات وأباطرة الحرب الإقليميون إلى زعزعة الاستقرار وتقويض التقدم الاقتصادي. ويشكل تأسيس صندوق استثماري للسلام والمصالحة الوطنية بقصد تقديم بدائل اقتصادية لمن يبنذون العنف ويقطعون صلاتهم بالقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى تطورا مشجعاً. وينبغي أن يكون تدريب قوى الأمن الأفغانية وتجهيزها وتقويتها محل اهتمام متواصل.

وفيما يتصل بالفساد وإصلاح القضاء نرحب بتأسيس وحدة محاربة الفساد وتعيين قضاة لترؤس المحاكم الجنائية. ونرحب كذلك بالإصلاحات المطالب بها في برنامج العدالة الوطني، وكذلك باعتماد مسودة سياسة بشأن إدماج الآليات الرسمية والتقليدية في النظام القضائي للبلد.

وعلى الجبهة الإنسانية تقوم الحاجة إلى تنسيق أفضل للمعونة وإلى إعادة التوطين العاجلة للأشخاص المشردين داخليا. ونعتقد أن التمويل المناسب الذي قدمه المانحون لخطة العمل الإنسانية التي أطلقت مؤخرًا سيساعد كثيرا في تيسير الاحتياجات الإنسانية للبلد.

ونؤيد نتائج مؤتمر لندن. وإذا تم الوفاء بالالتزامات المقطوعة في المؤتمر ستقطع أفغانستان شوطا صوب تسلم مسؤوليتها السيادية عن الأمن والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والتعاون الإقليمي. ويجدونا الأمل أن يبني مؤتمر كابل المقبل على مؤتمر لندن لتسريع خطى توطيد أركان أفغانستان كبلد مستقر ينعم بالسلام.

استمرار القوات الدولية في بذل جهودها لتحييد المدنيين خلال استهدافاتها العسكرية. كما نشدد على محاربة تجارة المخدرات، علما بأن هذه التجارة غير المشروعة ترتبط بتمويل الأنشطة الإرهابية.

السيد أوغولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا

لي أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في شكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا، على إحاطته الإعلامية القيمة. ونقدر حضور السفير ظاهر تانين هذا الاجتماع ونشكره على بيانه. ونرحب بالمثل الخاص الجديد للأمين العام في مهمته الجديدة. ويمكنه أن يعتمد على دعمنا في اضطلاع بمهمته.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان مؤخرا،

على النحو المبين في تقارير التقييم المرجعي. ومع ذلك، من الواضح أن التحديات التي يواجهها البلد تحديات هائلة على امتداد مجالات الأمن والسياسة والحوكمة والتنمية الاقتصادية والفساد والاتجار بالمخدرات.

أما بخصوص السياسة والحوكمة، فإننا نلاحظ

التزامات الرئيس حامد كرزاي في مؤتمر لندن بكفالة تجنب المخالفات وسوء السلوك التي لوحظت في الانتخابات الأخيرة في المستقبل. ولذلك، ينبغي للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أن تسبقها تحضيرات دقيقة وكافية.

وينبغي القيام بإصلاحات انتخابية من شأنها أن

تكفل استقلال وحياد الهيئات الانتخابية في البلد ومصداقية الانتخابات نفسها.

جهود المصالحة والاندماج الجادة مطلوبة لتوطيد

مساعي السلام في أفغانستان. لذلك نرحب بمجلس السلام الوطني للمصالحة الذي قررت الحكومة عقده في نيسان/أبريل. ويجدونا الأمل أن يتحول إلى منتدى أصيل في السعي

في مجال المساعدة على المصالحة الوطنية في أفغانستان. ومناقشة اليوم تؤكد أن هذا الموضوع يندرج في جدول أعمال كل واحد منا.

إننا نؤيد العمليات الجارية في أفغانستان فيما يتصل بالتسوية السياسية والمصالحة - شريطة أنها لن تمس، بطبيعة الحال، بتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلد أو تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك التطبيق الفعال لنظام الجزاءات المفروض على الطالبان والقاعدة. والحوار لا يجوز إجراؤه إلا مع الذين ألقوا أسلحتهم واعترفوا بالحكومة وبدستور أفغانستان وقطعوا صلاتهم مع القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى. ومن الأمور الأساسية أن أفغانستان لا بد وأن تهتدي بهذه المبادئ في تناول هذه المسألة الهامة جدا. كما أن المبادئ الأساسية هذه ينبغي أن تهتدي بها أيضا بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة، مثلما فعل زملاء آخرون، للترحيب بتعيين قيادة جديدة لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان ولأتقدم بأمني بالنجاح والتوفيق للسيد دي مستورا والسيد كوبلر في أنشطتهما. وأود أن أطمئنهما على دعم الاتحاد الروسي لهما، بما في ذلك في مسائل تقوية البعثة وإدارتها وتزويدها بالموظفين.

الحالة المتصلة بإنتاج المخدرات والاتجار غير الشرعي بها تثير قلقا خاصا. ومما يؤسف له أنها لم تحظ إلا بالنزول اليسير من الاهتمام أثناء مناقشة اليوم رغم أن نطاق تهديد المخدرات في أفغانستان يتطلب إجراءات حاسمة أكثر وتحولا إلى مستوى جديد من التعاون الدولي. وإننا نفترض أن الوحدات العسكرية من بلدان الناتو في أفغانستان ستتعاون بمهمة أكبر مع الحكومة الأفغانية بشأن هذه المسألة. ومن

ونقدر الدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) في توجيه أنشطة الإغاثة والانتعاش والإعمار وفي تنظيم الانتخابات، بالإضافة إلى تقديم المشورة السياسية والاستراتيجية لعملية السلام. وفي وقت الاستعراضات الاستراتيجية هذا، لا سيما نتائج مؤتمر لندن، تضطلع بعثة أفغانستان بدور أكبر في صنع السلام وبناء الدولة والتنسيق. لذلك نؤيد طلب الأمين العام بتمديد ولاية البعثة ١٢ شهرا أخرى.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نحن أيضا، بالطبع، ممتنون لوكيل الأمين العام ألن لوروا على تحليله الشامل للحالة في أفغانستان، وكذلك لعرضه تقرير الأمين العام عن الحالة هناك (S/2010/127). ولقد أصغينا باهتمام للبيان الشامل الذي أدلى به الممثل الدائم لأفغانستان، السيد تانين.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن النتائج الرئيسية للجهود الدولية المبذولة في أفغانستان يجب أن تكون ممارسة السلطات الأفغانية ممارسة فعالة للسيادة على مسائل الأمن والتنمية الاقتصادية للبلد وتسلمها التدريجي للمسؤولية الأساسية في تلك المجالات، بمساعدة من المجتمع الدولي، والحفاظ على الدور التنسيقي للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك تحديدا نتطلع إلى عدد من الأحداث الهامة المقبلة، بما فيها المؤتمر الدولي في كابل - الذي سيكون أول حدث رفيع المستوى تنظمه حكومة أفغانستان الجديدة - وإلى الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر. وتلك الانتخابات يجب أن تدفع قدما بمساعي بناء أفغانستان الديمقراطية ومؤسساتها الحكومية الفعالة.

في قرار مجلس الأمن الذي تجري صياغته بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان)، كرس قدر كبير من الاهتمام لمهام المجتمع الدولي

إن روسيا تدعم جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان المضطلع بها وفقا لولاية مجلس الأمن. وتتمثل مساهمتنا العملية في ذلك الجهد في الاتفاقات المعقودة مع الناتو بشأن نقل الحملات غير العسكرية اللازمة للوحدات العسكرية الأجنبية في أفغانستان عبر الأراضي الروسية. كما أبرمت روسيا اتفاقات مع عدد من الدول الأعضاء في الناتو بشأن نقل الحملات العسكرية عبر الأراضي الروسية.

ونشاط الأمم المتحدة قلقها إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين خلال العام الماضي. وقد أُشير عن حق تماما، بما في ذلك في تقرير الأمين العام (S/2010/127)، إلى أن أنشطة حركة الطالبان وتنظيم القاعدة هي السبب في هذا التوجه السلبي. وذلك دليل آخر على أن التهديد الرئيسي للأمن في أفغانستان والمنطقة برمتها لا يزال يتمثل في الأنشطة الإرهابية لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة.

ويكتسي القضاء على أنشطتهما وتحقيق استقرار الحالة الأمنية ككل أهمية أساسية في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية وإجرائها في أفغانستان. وفي الوقت ذاته، لا بد للتواجد العسكري الدولي في أفغانستان من بذل جهود أكثر فعالية للحيلولة دون سقوط الضحايا المدنيين.

والاتحاد الروسي، باعتباره شريكا موثوقا لأفغانستان، على اقتناع بأننا ستمكن، بالتنسيق المشترك من تحقيق تسوية سياسية سليمة في ذلك البلد، مع اضطلاع الحكومة الأفغانية والأفغان أنفسهم بدور ريادي، بطبيعة الحال. فمصير أفغانستان يجب أن يقرره الأفغان أنفسهم. وقد يكمن أحد الخيارات الممكنة لهذا الحل في استعادة حياد أفغانستان. والأدلة التاريخية في حد ذاتها تؤيد ذلك الحل، شريطة أن يختاره الشعب الأفغاني ذاته.

الجوهري بذل جهود أكثر حيوية لكبح تدفق السلائف التي يتعذر إنتاج المبرورين بدونها.

وفي محاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يجب علينا أن نستغل استغلالا كاملا الطاقات الكامنة لدى المنظمات الإقليمية التي برهنت على فعاليتها في هذا المجال. ومن بين تلك المنظمات منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمات تعاون شنغهاي. وإن تقوية الأمن ضد المخدرات وضد الإرهاب على امتداد حدود أفغانستان مع البلدان الأخرى لن يساعد فحسب على التقليل من الموارد المالية التي تغذي التطرف، وإنما سيساعد أيضا على النهوض بتحقيق الاستقرار بسرعة في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها على السواء.

وهنا أود أن أنوه بأن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تمتلك خبرة متراكمة في محاربة أولئك الذين يتاجرون بالمخدرات في أفغانستان. ويتجلى أحد أبرز مظاهر التعاون العملي الناجحة والفعالة في هذا الصدد الذي تقوم به الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بمشاركة طائفة متنوعة من الشركاء الدوليين في "عملية القناة"، التي أصبحت عملية إقليمية متواصلة لمنظمة المعاهدة ضد المخدرات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ومما يبعث على الارتياح أن عدد الدول المشاركة قد ازداد كل سنة.

كما برزت آفاق جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في أفغانستان. وفتحت الأبواب على عدد من فرص التعاون في مجالات أخرى بالتوقيع في موسكو اليوم من قبل الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي على إعلان بشأن التعاون بين أمانتي هاتين المنظميتين. وأفغانستان، كما ذكرت، مجال واحد من مجالات التعاون الواعدة بين هاتين المنظميتين.

جهودنا قيادة الحكومة الأفغانية وقدرتها. ويتوقف نجاح تنسيق المعونة على استعداد المانحين للتنسيق فيما بينهم. ومن خلال جهود السيد إيدي، حُدِّثت أولويات المعونة. وينبغي استخدام خبرة فريق المستشارين الأقدمين المقترح بصورة كاملة. ويتعين على المانحين الدوليين التأكد من اتساق جهودهم مع الأهداف والأولويات التي يحددها الشعب الأفغاني، وينبغي لهم، كما يقال كثيرًا، أن يتأكدوا من ترجمة الأقوال إلى أفعال.

وفيما يتعلق بجهود التكامل والمصالحة، يجب علينا أن نقر بعدم وجود أي بديل عن العمليات العسكرية في مكافحة من يلجأ إلى العنف وعرقلة العملية الديمقراطية. ولا يمكن لأي حوار سياسي أن ينجح من موقف ضعف، وعليه، فإننا ننفهم ونحیی الجهود التي يبذلها أفراد وجنود قوات الأمن الأفغانية والقوات الدولية. وفي الوقت ذاته، لتحقيق الاستقرار على الأجل الطويل، يجب السعي إلى إيجاد حل سياسي حتى بينما تتواصل العمليات العسكرية. ونرحب بقيادة الرئيس كرزاي واستعداده للسعي إلى إجراء حوار مع من هم على استعداد لبذ العنف واحترام القيم المكرسة في الدستور، وتنظيم مجلس السلام الوطني.

وتقدم اليابان الدعم لجهود الحكومة الأفغانية في برنامجها المعني بإعادة الإدماج. وتعرب اليابان عن امتنانها بصورة خاصة لتلك البلدان، مثل إسبانيا وأستراليا وألمانيا واليونان، التي أعلنت في مؤتمر لندن عن تقديم تبرعات إلى صندوق استئماني لتمويل هذا البرنامج الذي يتولى الأفغان إدارته. وتعمل السلطات الأفغانية الآن على وضع تفاصيل البرنامج، ونترقب تقديم البرنامج الكامل في الوقت المناسب. كما نرحب بالدور المتوقع أن تضطلع به الأمم المتحدة في برنامج إعادة الإدماج. ونأمل أن يكلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور مناسب في هذا الجهد الذي يقوده الأفغان.

وسيوصل الاتحاد الروسي تعزيز تعاونه مع أفغانستان ومجموعة واسعة النطاق من الشركاء الدوليين، للنجاح في تعمير البلد في مرحلة ما بعد الصراع، وإنشاء هياكل الدولة القابلة للبقاء، بما في ذلك أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون ومكافحة المخدرات.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر السيد ألان لوروا على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية هذا الصباح. كما أعرب عن امتناني للسفير تانين على بيانه الذي أكد فيه إصرار حكومته القوي للغاية على بناء أفغانستان تنعم بالاستقرار والديمقراطية.

كما أود أن أبدأ بالترحيب بتعيين الممثل الخاص الجديد، ستافان دي ميستورا، والإشادة بالإسهامات القيمة التي قدمها سلفه، السيد إيدي.

وقد عقد مجلس الأمن اجتماعاً وجيزاً مع السيد دي ميستورا قبل مغادرته لتولي مهمته الجديدة، ونحن نؤيد نهجه الذي يركز على بضعة مجالات ذات أهمية في الأشهر القادمة، لأن الجدول الزمني السياسي حافل للغاية ويتضمن العديد من الأحداث الهامة.

وتعتقد اليابان أن مجالات التركيز تلك يجب أن تكون: أولاً، تعزيز تنسيق المعونة؛ ثانياً، المضي قدماً في الحوار السياسي؛ ثالثاً، إجراء الانتخابات التشريعية القادمة.

وفيما يتعلق بالتنسيق، أعاد مؤتمر لندن التأكيد على عدم وجود أي طرف فاعل دولي آخر يمكنه الاضطلاع بدور الأمم المتحدة في قيادة تنسيق الدعم الدولي. ويصدق ذلك القول بصورة خاصة في هذا الوقت، حيث تمر أفغانستان بفترة انتقال حاسمة صوب "الأفغنة"، وينبغي أن نسعى إلى استخدام المساعدة الدولية على الوجه الأمثل.

وفيما يتعلق بتنسيق المعونة، يجب علينا أن نراعي الحفاظ على منظور طويل الأجل، وأن نكفل أن تعزز

أود، بدوري، أن أشكر السيد ألان لوروا على إحاطته الإعلامية، التي كانت زاخرة بالمعلومات عن آخر التطورات بشأن الحالة في أفغانستان. وبطبيعة الحال، أعرب عن امتناني للسفير تانين على بيانه، الذي عبر، في جملة أمور، عن إصرار السلطات الأفغانية على الوفاء بالتزاماتها في سياق عملية تعمير بلدها.

ومنذ ٦ كانون الثاني/يناير، عندما عقد مجلس الأمن آخر مناقشة بشأن الحالة في أفغانستان (انظر S/PV.6255)، كان أحد التطورات الهامة بشأن الحالة في أفغانستان هو تنظيم المؤتمر الدولي المتعلق بأفغانستان، في ٢٨ كانون الثاني/يناير في لندن، بمبادرة من حكومتي بريطانيا وأفغانستان والأمين العام. والأولويات التي تحدت خلال المؤتمر أيدها المجتمع الدولي، وهي تشكل مرحلة جديدة في عملية نقل المسؤولية إلى السلطات الأفغانية عن كامل إدارة شؤون بلدها في مجالات الأمن، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتؤيد غابون ذلك النهج والتزام السلطات الأفغانية بتنفيذ الأولويات الواردة في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر لندن.

وخلال هذه المرحلة الحاسمة، يجب مواصلة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعمير هذا البلد وتعزيزها. وأود أن أعرب مجددا عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما تؤديه من دور رئيسي، ليس في تنسيق الإجراءات المدنية الدولية المتخذة في أفغانستان فحسب، ولكن أيضا، وبصفة عامة، في عملية تنمية البلد. ونؤكد مجددا تضامنا مع الرجال والنساء الذين يعملون في الميدان، في إطار هذه البعثة، لا سيما بالنظر إلى التهديدات المستمرة التي يتعرض لها أمنهم.

كما ترحب غابون بالجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الأخرى في أفغانستان: أي الاتحاد الأوروبي ومنظمة

وتتمثل المسألة الثالثة في الانتخابات. ويجب احترام تولي الأفغان لزام الأمور أثناء إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة. وفي الوقت ذاته، نقر بوجوب القيام بالإصلاحات والتحسينات الانتخابية اللازمة، استنادا إلى الدروس المستفادة من انتخابات العام الماضي. وبالتالي، نرحب بالتزام الرئيس كرزاي بكفالة سلامة هذه العملية.

كما تقدر اليابان استعداد الرئيس للعمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ويتوقع أن يضطلع الممثل الخاص بدور المحاور الذي لا غنى عنه مع القيادة الأفغانية في إيصال صوت المجتمع الدولي ورسالته. ونأمل أن يتشاور القادة الأفغان معه بشكل وثيق، وأن تستمر أفغانستان في التمتع بشراكة كاملة مع المجتمع الدولي في أعقاب الانتخابات.

ونتفق على ضرورة تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية الاستجابة للآمال الكبيرة المعلقة عليها. وأؤكد مجددا على وجوب إيلاء الأولوية القصوى لأمن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الميدان. ونفهم أن تحليلا معمقا للمتطلبات الأمنية للأمم المتحدة يجري حاليا، ونحن نترقب نتائجه. كما نقر بما اتخذته الأمانة العامة مؤخرا من تدابير لتعجيل بعملية التوظيف لملء الشواغر. فبعثة بهذا القدر من الأهمية ينبغي أن تباشر عملها بأكبر وأكمل قدرة ممكنة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير اليابان لعمل أفراد الأمم المتحدة في أفغانستان، رجالا ونساء. ونؤيد، وبطبيعة الحال، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا آخر، مع إدخال تعديلات على المجالات ذات الأولوية، كما أوصى بذلك الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي

ممثل غابون.

الجديد للأمين العام، السيد دي ميستورا، بدور محوري إذ نمضي قدما لبلوغ أهدافنا المشتركة. ويشغل السيد دي ميستورا واحدا من أصعب المناصب في الأمم المتحدة. ويمكنه أن يعول على دعم كندا الكامل.

في الشهور الثلاثة المنقضية، لقي العديد من الأفغان وأفراد المجتمع الدولي حتفهم أو أصيبوا. وهذه التضحيات تشكل عبئا ثقيلا علينا جميعا. وكندا، التي تبكي ضحاياها، تشاطر جميع من فقدوا أحبائهم الأسي.

وتتطلع كندا إلى أن يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكي تظل فعالة وبما يمكنها من مواصلة عملها بشأن مجموعة كاملة من المسائل الأساسية. وتعتقد كندا أن الولاية الجديدة ينبغي أن تراعي تطور الحالة في أفغانستان. وينبغي أن توفر للبعثة التوجيه الذي تحتاج إليه لمواصلة القيام بدور رئيسي في تنسيق الجهود الدولية بخصوص الانتخابات الأفغانية. كما ينبغي أن تجسد الولاية الروح الانتقالية لمؤتمر لندن وأن تأذن للبعثة بالاضطلاع بدورها السياسي ودورها بخصوص تنسيق المعونة الدولية على الوجه الأكمل.

وفضلا عن ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز الموارد البشرية للبعثة على سبيل الاستعجال، حيث تأثرت أعداد موظفيها وقدرتهم على أداء مهامهم الأساسية بشدة في الشهور الأخيرة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبشر مؤتمر لندن ببدء مرحلة انتقال جديدة في أفغانستان. فقد أكد للمواطنين الأفغان، وكذلك للجمهور المحلي في البلدان المشاركة في جهود التعمير، أن حكومة أفغانستان تعترم تعزيز القيادة الأفغانية في توفير الأمن ودعم رفاه الأفغان. غير أن التحدي الآن هو أن نقوم جميعا بمتابعة الالتزامات التي قطعت في مؤتمر لندن.

حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة الأمريكية. إن مستقبل أفغانستان يبنى اليوم، على الرغم من التحديات الكثيرة التي لا تزال تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذا البلد. وبالتالي، فإن من مصلحتنا تحديد التزامنا بتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان. وهذا هو سبب تأييدنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا آخر.

والمؤتمر المقبل، الذي سيعقد في كابول في غضون بضعة شهور، سيتيح لحكومة وشعب أفغانستان فرصة جديدة لإعادة تأكيد التزامهما ببناء مستقبل بلدهما ذاتيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بالنظر إلى أنه من المقرر أن يجري المجلس مشاورات غير رسمية الساعة ١٥/٠٠، أرجو من أعضاء المجلس أن نستكمل هذه الجلسة على أمل أن تنتهي الساعة ١٥/٠٠ على أقصى تقدير. وأدعو جميع المتكلمين إلى أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق لكفالة أن يختتم المجلس هذه الجلسة في الوقت المحدد.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام ألان لوروا على العرض المفيد جدا الذي قدمه هذا الصباح.

كما يشير الأمين العام في تقريره الأخير (S/2010/127)، فإن الشهور المقبلة في أفغانستان ستكون حاسمة بخصوص الانتقال إلى قيادة أفغانية أكبر. وقد أحرز بالفعل تقدم كبير في ذلك الاتجاه خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بانعقاد مؤتمر لندن الذي كان مثمرا جدا وبنشر القوات الإضافية التي تمس الحاجة إليها لا سيما في جنوب أفغانستان. ومن الأهمية بمكان الآن أن تفسي حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها في لندن. ومن الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة والممثل الخاص

الحاجة إلى إجراء إصلاحات انتخابية قبل انتخابات أيلول/سبتمبر، ولكننا نلاحظ بقلق الأنباء عن إجراء تغييرات في القانون الانتخابي مؤخرًا، قد تقلل من استقلالية لجنة الشكاوى الانتخابية. وتشدد كندا على الأهمية الحاسمة لتنفيذ جميع الإصلاحات بطريقة شفافة بالتشاور مع المجتمع المدني والمواطنين الأفغان أنفسهم.

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي قطعها في لندن بتحسين تنسيق جهوده مع جهود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، دعماً لأولويات الحكومة الأفغانية. وتحت كندا منظومة الأمم المتحدة وبقيّة المجتمع الدولي على تنفيذ التزامات مؤتمر لندن لتعزيز التنسيق بين المانحين بقيادة بعثة الأمم المتحدة وتوجيه أفغانستان، لجعل المساعدات الدولية أكثر كفاءة وفعالية إلى أن تتمكن حكومة أفغانستان من الاضطلاع بهذا الدور بصورة كاملة. وسيكون من المهم أيضاً أن تعمل الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع كبير الممثلين المدنيين الجدد للناتو لكفالة التناغم بين الولايات والجهود.

ومن المهم ألا نغفل عن الرؤية العامة لأفغانستان كدولة تقوم فيها حكومة ديمقراطية بجميع أدوارها الأساسية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية، وإدارة الحكم بطريقة تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة، وحماية مواطنيها، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بما في ذلك حقوق المرأة.

يجب على المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان مواصلة العمل معاً من أجل تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شفايغر، القائم بالأعمال لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

وتدرك كندا أن السلطات الأفغانية تمضي قدماً على طريق الانتقال الصعب في تولي مسؤولية متزايدة عن الأمن. وسيطلب ذلك أن تعمل أفغانستان وشركاؤها من المجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة والناتو معاً بصورة وثيقة لتنفيذ استراتيجية انتقال منسقة جيداً، تستند إلى تقييم دقيق للظروف في الميدان وتتيح للحكومة القدرة على حماية مواطنيها.

وهناك تحديات عديدة، ليس أقلها تزايد معدل العنف الذي يتسبب فيه المتمردون الذين لا يزالون يحاربون الجهود الرامية إلى بناء دولة تتمتع بالاستقرار والرخاء في أفغانستان. وترحب كندا بتأكيد الرئيس كرزاي على المصالحة والجهود الرفيعة المستوى المبذولة لتشكيل حكومة جامعة. وسيكون للمصالحة وإعادة الإدماج دور تكميلي هام في تحقيق الاستقرار والتنمية. وترحب كندا بإنشاء مجلس السلام الأفغاني وتأمل أن يتيح فرصة لتبادل الآراء والتشاور بشكل موضوعي بين مختلف الطوائف الأفغانية والمجتمع المدني بشأن المصالحة.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن العنف المتزايد استهدف أيضاً النساء والفتيات - وخاصة المشاركات في المجال العام - فمن الضروري أن تكون مشاركة المرأة سمة رئيسية لمجلس السلام ومؤتمر كابول المقبلين في الوقت الذي يعمل فيه الأفغان معاً لبناء توافق في الآراء بشأن بناء السلام.

وسيكون مؤتمر كابول فرصة هامة للحكومة الأفغانية لعرض التقدم المحرز، وللمجتمع الدولي لكي يرفع صوته تأييداً لخروج المؤتمر بنتائج إيجابية. وتطلع كندا إلى أن تدلل الحكومة الأفغانية على التقدم المحرز في مجالات عدة قبل انعقاد المؤتمر.

وقد تضمن مؤتمر لندن، على وجه الخصوص، التزامات واسعة بشأن الإصلاح الانتخابي. وكندا تؤيد بقوة

الصدد. كما أننا مستعدون للمساهمة في أي صندوق لإعادة الإدماج، ونتطلع إلى مزيد من التوضيح بشأن طرائق عمله.

كما أن المرحلة الانتقالية تعتمد اعتمادا كبيرا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبوصف الاتحاد الأوروبي مانحاً رئيسياً للمساعدات، فإنه يرحب بتنفيذ النهج العنقودي الذي يهدف إلى التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، ويتوقع تقديم خطط ملموسة قبل انعقاد مؤتمر كابول. ويشجع الاتحاد الأوروبي على إنشاء مجموعة الحوكمة. وكما تعهد الاتحاد الأوروبي في مؤتمر لندن، فإنه سيقوم بزيادة نسبة مساعداته المخصصة للقطاعات ذات الأولوية في الاستراتيجية الوطنية وتقديمها من خلال الحكومة الأفغانية.

وتأتي الإسهامات في تحسين الإدارة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الأفغانية في صلب دعمنا لأفغانستان. وعلى سبيل المثال، نسهم من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان في جعل الشرطة الأفغانية أكثر استدامة وفعالية واحتراماً لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع شعور بالقلق التقارير الأخيرة عن تزايد القيود على حرية التعبير والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، فضلا عن نشر قانون العفو العام والاستقرار الوطني في الآونة الأخيرة. ونؤكد مجدداً على أهمية احترام الالتزامات الدولية على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني.

في ضوء الدروس المستفادة من مراقبة انتخابات عام ٢٠٠٩، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الإصلاحات الانتخابية تكتسي أهمية بالغة. ويجب أن تكون الانتخابات المقبلة ذات مصداقية وشاملة للجميع وآمنة ويجب أن تعبر

السيد شفايغر (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلاً لكم، سيدي الرئيس، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي.

تؤيد هذا الإعلان البلدان التالية: ألبانيا، أرمينيا، أوكرانيا، آيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، كرواتيا.

أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن التأييد لتقرير الأمين العام (S/2010/127) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وللتوصيات الواردة فيه. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام، ستافان دي ميستورا، ويتمنى له النجاح في قيادة بعثة الأمم المتحدة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بكون تقرير الأمين العام يتناول الأولويات الرئيسية التي اتفق عليها في مؤتمر لندن، مع التركيز بوجه خاص على نقل المسؤولية عن أمن البلد إلى الحكومة الأفغانية والحاجة إلى مشاركة أكبر للأفغان في إعادة إعمار أفغانستان وجهود التنمية. ونلاحظ أيضاً تركيز التقرير على التوازن بين الجهود العسكرية والمدنية في عملية الانتقال، ونجدد التزامنا ببناء القدرات المدنية الأفغانية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي على أن المصالحة وإعادة الإدماج عنصرا رئيسيان للتنمية السياسية المستدامة في أفغانستان. وينبغي لهذه العملية أن تُقاد بأيد أفغانية وبما يتفق مع الدستور والالتزامات الدولية لأفغانستان، بما في ذلك الالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وينبغي ألا تؤدي المصالحة إلى الإفلات من العقاب. ونرحب بتنظيم اجتماع مجلس السلام وبالاتصالات التي جرت مؤخرا بين زعماء في المنطقة وتهدف إلى بناء الثقة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي المساعي السياسية الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ذلك

نحن نؤيد خطط الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة وفي إطار منظومة الأمم المتحدة مع ضمان الملكية الأفغانية القوية. نحن ندرك أن بعثة الأمم المتحدة بحاجة إلى القدرة على إنجاز هذه المهمة، وبالتالي ينبغي معالجة مسألة تعيين الموظفين كمسألة ذات أولوية.

وختاماً، يود الاتحاد الأوروبي تسليط الضوء مرة أخرى على أهمية البعد الإقليمي باعتباره الركيزة الثالثة للاستقرار العام، إلى جانب الأمن والتنمية، على النحو الذي أقر في لندن.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً أخرى، كما أوصى الأمين العام. وفي وسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله تنشيط إسهامهما في تنمية أفغانستان بوجود أفراد قيادة جدد على أرض الواقع والتجديد القادم لولاية البعثة. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تغتنم الحكومة الفرص المتاحة حالياً لها لإحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق الأمن والرخاء لمصلحة الشعب الأفغاني واستقرار المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فيتغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطاء ألمانيا الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشارك زملائي تقديم شكري الخاص إلى الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2010/127). كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على ملاحظاته. لقد تابعا باهتمام وتقدير ملاحظاتهم على القرارات المشجعة التي اتخذها الرئيس كرزاي بشأن مكافحة الفساد والتحصير للانتخابات.

عن إرادة الشعب الأفغاني. وينبغي أن يتم الإعراب عن هذا بوضوح في القرار الذي سيتخذه المجلس في الأسبوع المقبل.

نحن نتفق على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية للعملية الانتخابية. كما أنه من الملح إجراء الإصلاحات القصيرة الأجل قبل الانتخابات النيابية، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل اللجنتين وآلية الطعون من أجل تمكين المجتمع الدولي من تقديم الدعم الفعال للعملية الانتخابية.

بما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، نعتقد أنه سيكون من المستصوب أيضاً لمجلس الأمن أن يعزز القرار بشأن بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وللأمين العام أن يقدم تقريراً بمزيد من التفصيل عن هذه المسائل في المستقبل. ويمكن تشجيع الحكومة على الإسراع في تنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك في الانتخابات المقبلة والعمليات الجارية لضمان السلام الدائم والاستقرار والمصالحة.

وإذ يعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمله، فإنه يتعهد بتقديم المزيد من الإسهامات الأوروبية في تنمية أفغانستان الطويلة الأجل ويتعهد بتحسين التنسيق الداخلي للاتحاد الأوروبي. إن التعيين الوشيك لوزير الخارجية الليتواني السابق فيغوداس أوساكاس ممثلاً خاصاً جديداً للاتحاد الأوروبي ورئيساً لوفدنا في كابول لا يؤكد على الالتزام الأوروبي القوي بأفغانستان فحسب، وإنما يعمل أيضاً على تعزيز العمل المشترك للاتحاد الأوروبي وتحسين التنسيق مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام وكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأود أن أشدد في هذا السياق على أننا ما زلنا نعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في التنسيق المدني يكتسي أهمية بالغة.

وقد قرر مؤتمر لندن استكشاف نهج جديد لتعزيز السلام من خلال الحوار. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تكون على استعداد للمساعدة في هذه العملية ببذل المساعي الحميدة حسب الطلب، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني. ومرة أخرى، فإن هذا النهج لن يكتب له النجاح إلا بوصفه عملية تجري بقيادة أفغانية وتقوم على التأييد الواسع من قبل الشعب الأفغاني. وعليه، نرحب بنية الرئيس كرزاي الحصول على الموافقة السياسية على مفهومه لتحقيق السلام من خلال الحوار من مجلس السلام الذي سيعقد في وقت لاحق من ربيع هذا العام.

إن التساؤلات والمخاوف والشواغل التي عبر عنها العديد من الأفغان فيما يتعلق بنهج تحقيق المصالحة وإعادة الاندماج يجب أن تؤخذ على محمل الجد ويجب أن تنعكس في وضع البرامج. ونحن ندعم فكرة تدابير بناء الثقة المشار إليها في تقرير الأمين العام. ونود أن نشجع جميع أعضاء المجلس على دعم تلك العملية في أعمال اللجان التابعة للمجلس أيضا.

إن الأغلبية الساحقة من الأفغان يريدون الاستمرار بالتمتع بحقوقهم المكرسة في الدستور الأفغاني، بما في ذلك حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ولا يمكن المساومة على تلك الحقوق.

وفيما يتعلق بتنسيق المعونة وفعاليتها، فإننا نتفق بالكامل مع الرأي الذي عبر عنه تقرير الأمين العام. وفي الواقع، يجب زيادة التركيز على بناء القدرات في إطار الحكومة الأفغانية. وينبغي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد أن يواصل أداء دور محوري في تنسيق المعونة. ومن الممكن والواجب مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس المشترك ولجانه الفرعية.

تعرب ألمانيا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

يتمتع بلدي بعلاقة وثيقة مع أفغانستان وشعبها. ونحن مساهم رئيسي في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في المعونة والمساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفغانستان.

لقد أكد مؤتمر لندن مجددا وبقوة على شراكة المجتمع الدولي مع الشعب والحكومة الأفغانيين. وسيمثل مؤتمر كابول القادم خطوة هامة لاستعراض التنفيذ والاتفاق على تنفيذ مزيد من الخطوات المحددة، وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي للتشديد على الملكية الأفغانية ومفهوم انتقال المسؤولية أن يجسدا على نحو واف في قرار مجلس الأمن والمجلس وولاية بعثة الأمم المتحدة. وفي سياق هذه العملية التي تقودها أيد أفغانية، نؤيد بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على نحو ما أوصى به الأمين العام.

إن الانتخابات النيابية خطوة هامة لبناء أفغانستان الديمقراطية. وكما طلب الرئيس كرزاي، ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أن تساعد في العملية الانتخابية والعمل الملح لل غاية فيما يتعلق بإصلاح النظام الانتخابي على المدى الطويل. ويجب أن تقوم هذه المساعدة على أساس الفهم بأن جميع الأطراف المعنية ستعمل بجد وبطريقة بناءة للتغلب على أوجه القصور في الماضي القريب. وفي هذا السياق، نود أن نكرر حث الأمين العام للحكومة الأفغانية على ضمان أن يجري تعيين أعضاء اللجان ذات الصلة بطريقة شاملة للجميع وشفافة وبأوسع تشاور ممكن مع مختلف ألوان الطيف السياسي، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني.

نفسه، يجب أن يقوم المجتمع الدولي بتمكين السلطات وأن يقوم بذلك بطريقة منسقة. ولذلك، نتفق مع الأمين العام عندما يشير في تقريره (S/2010/127) إلى أن عام ٢٠١٠ ينبغي أن يكون عام الانتقال إلى الملكية الأفغانية الأوسع.

وكان الهدف الرئيسي لتلك العملية الانتقالية هو الرسالة الرئيسية التي وجهها مؤتمر لندن، سواء إلى السلطات الأفغانية أو إلى المجتمع الدولي. ونحن نرى أن العملية الانتقالية ينبغي تعريفها تعريفاً واسعاً. وضمان زيادة الملكية الأفغانية للأمن من خلال تعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، ومن خلال تعزيز التنسيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يمثل أحد وجهي العملة.

ومن المهم بالقدر نفسه تحقيق تقدم ملموس في الجانب المدني، ولا سيما على المستويات المحلية. والمجالات الرئيسية التي أود الإشارة إليها هي أولاً، تحقيق تقدم كبير في مجال الحوكمة، مثل إيجاد العاملين المؤهلين في الخدمة المدنية، ويدعمه تعزيز الجهود لمكافحة الفساد؛ ثانياً، الإصلاح الانتخابي، سواء في الآجال القصيرة أو الطويلة؛ وثالثاً، ضمان حقوق المرأة طبقاً للمعايير الدولية. وستمثل الأحداث المقبلة، كمؤتمر كابل ومجلس السلام والانتخابات، فرصاً لتحقيق التقدم الملموس في تلك المجالات.

كما أننا نتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بمجال تركيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فعلى هذه البعثة أن تولي مزيداً من التركيز إلى تمكين السلطات الأفغانية. ونحن نرى أن البعثة أثناء قيامها بذلك، عليها أن تتبع نهجاً مختلفاً. ففي بعض المجالات، أصبحت الوزارات الأفغانية مسؤولة إلى حد كبير عن التنسيق فيما بين المانحين. ولذا فإن دور البعثة محدود في هذا المجال. وفي مجالات أخرى سيكون دور البعثة أكثر وضوحاً. ونعتقد أن البعثة عليها أن تنظر بعناية إلى المجالات المحددة التي يمكنها

وستواصل ألمانيا، تحت مظلة الأمم المتحدة، الإسهام الواسع النطاق في جهود المجتمع الدولي في أفغانستان. وستزيد عدد الأفراد الألمان العاملين في بعثات القوة الدولية للمساعدة الأمنية العاملة بموجب ولاية مجلس الأمن بحيث يصل إلى ٣ ٥٠٠ فرد. وسنضاعف عدد مدربي الشرطة في الميدان. وستزيد المعونة الإنمائية الثنائية إلى أفغانستان بحيث يصل مجموعها إلى ٥٨٠ مليون دولار سنوياً. ذلك بالإضافة إلى مساهمتنا في إطار الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، نحن على استعداد لدعم العملية السياسية من خلال تقديم مساهمة كبيرة في الصندوق الاستئماني لإعادة الإدماج.

ومع تعيين فريق قيادي جديد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومع الموافقة على زيادة الميزانية ومنح تفويض خاص للبعثة بسلطة توظيف الأفراد، فإن مجلس الأمن والأمين العام والجمعية العامة قد وضعوا معايير هامة ومهدوا السبيل لتنشيط البعثة في الميدان. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تظل توقعاتنا واقعية ومركزة على الأولويات الأساسية. إننا نرحب بحرارة بالقيادة الجديدة للسيد ستيفان دي ميستورا وبفريقه ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

لممثل هولندا.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن هولندا

تؤيد بالكامل بيان الاتحاد الأوروبي. ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بشأن التجديد المنتظر لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبشأن الحالة في البلد.

إن التجربة مع البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تعلمنا بعض الأمور عن كيفية دفع عجلة التقدم. وبصفة خاصة، يجب على السلطات المحلية ذاتها أن تعزز الاستقرار والحوكمة وحالة حقوق الإنسان. وفي الوقت

لقد كانت الفترة منذ مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في بداية هذا العام حتى الآن فترة حافلة بالأحداث. وكان مؤتمر لندن فاتحة لمرحلة نقل مسؤوليات أكبر عن إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في أفغانستان إلى السلطات الأفغانية. ومع أن المجتمع الدولي ما زال مستعداً للمشاركة الفعالة في أفغانستان، فإن من المهم التشديد على الحاجة إلى قيادة أفغانية أكثر قوة. وفي ذلك السياق، نرحب بالالتزام الذي تعهد به الرئيس كرزاي باتخاذ إجراءات أكثر قوة في مجالات الأمن وبناء الدولة ومكافحة الفساد، وفي جهود مكافحة الإرهاب والمخدرات. ونحن نتطلع إلى المؤتمر الذي سيعقد في كابل في وقت لاحق من هذا العام باستضافة الحكومة الأفغانية، وهو سيمثل اجتماع متابعة للالتزامات التي تم التعهد بها في لندن.

وتتابع بولندا عن كذب عملية المصالحة وإعادة الإدماج التي تتولى أفغانستان قيادتها. وعملية السلام وبرنامج إعادة الإدماج، اللذان حددهما الرئيس كرزاي خلال مؤتمر لندن، يحتاجان إلى الدعم الواسع، كما لاحظ الأمين العام عن حق في تقريره (S/2010/127). واسمحوا لي أن أذكر، في ذلك السياق، بالاقترح الذي قدمه في لندن وزير الخارجية البولندي، السيد رادوسلاف سيكورسكي، بشأن استعداد بولندا لاستضافة سلسلة من الاجتماعات التي من شأنها أن تساعد على التغلب على عدم الثقة فيما بين الأفغان. وبولندا على استعداد لتشاطر خبرتها في مجال إجراء العملية الانتقالية السياسية بنجاح.

إننا قلقون من الحالة الأمنية الصعبة في أفغانستان. وبصفة خاصة، نشعر بالأسف العميق لزيادة عدد الضحايا المدنيين بالمقارنة مع الفترات السابقة. وفي ذلك السياق، أود التشديد على ما أورده تقرير الأمين العام بوضوح، وهو أن الوفيات المنسوبة إلى عناصر مناهضة للحكومة قد ارتفعت بنسبة ٤١ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، مع أن التدابير

أن تحدث فيها تغييرا إيجابيا حينما يتعلق الأمر بالتنسيق فيما بين المانحين أو بالتنسيق الداخلي للأمم المتحدة - أي ما يسمى نهج توحيد أداء الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى توجيهات الممثل الخاص للأمين العام في هذا المجال.

أخيراً، اسمحوا لي أن أؤكد على أن القوات الهولندية قد أدت واجبها على نحو مشرف في مقاطعة أروزغان منذ عام ٢٠٠٦. وقد بذلنا كل جهد ممكن لإيجاد توازن سليم بين جهودنا المدنية والعسكرية، ونحن نعرب عن امتناننا العميق على تعاون حلفائنا الدوليين وبعثة الأمم المتحدة والسلطات الأفغانية. كما أود التأكيد على أن هولندا ظلت وستبقى شريكا قويا لأفغانستان خلال الأعوام القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن

لممثل بولندا.

السيد هيرزينسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية الشاملة وللسمفير تانين على ملاحظاته اليوم.

ونظراً لأن هذه هي مناقشة مجلس الأمن الأولى بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ تولي السيد دي ميستورا منصب الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، فإنني أود أن أعرب له عن تمنياتي بالنجاح في مهمته وأن أؤكد له دعم حكومتي الكامل لجهوده. وفي الوقت ذاته، أود أن أشكر الممثل الخاص السابق، السيد كاي إيدي، على التزامه وقيادته خلال السنوات الشاقة الماضية.

إن بولندا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي. وعليه، سأكتفي بإضافة بعض الملاحظات من المنظور البولندي.

الدوليين. إننا نأمل في أن يساهم قرار حكومة بولندا بزيادة عدد القوات البولندية إلى ٣ ٠٠٠ فرد - ٢ ٦٠٠ فرد عسكري موجودون في أفغانستان، بالإضافة إلى ٤٠٠ من أفراد قوة احتياطية قابلة للانتشار في حالة الطوارئ - إسهاما كبيرا في بناء أفغانستان تعيش في ظل السلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):

إن عملية الأفغنة قد أصبحت بشكل متزايد شعار دعمنا لأفغانستان. وبدلاً من أن يكون تعبيراً عن الخروج، فإنه يؤكد أهمية عملية أفغانية القيادة، تكون مسؤولة وشاملة للجميع وشفافة، وتعزز الحقوق الأساسية للشعب الأفغاني. وهذا الأمر من الأهمية بمكان بالنسبة لثلاث من المسائل الرئيسية التي هي موضوع مناقشة اليوم: المتابعة لمؤتمر لندن، وبرنامج العمل السياسي للرئيس كرزاي، ومسألة المصالحة. وعلاوة على ذلك، فإنه ينطوي على آثار بالنسبة لما نتوقعه من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أولاً، إننا نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين في التنويه باستنتاجات مؤتمر لندن وما أشار إليه من الحاجة إلى قيادة أفغانية أكبر، مدعومة من المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة. وفي مؤتمر كابل، يجب أن نكون واضحين في استعدادنا لنقل السلطات إلى القيادة الأفغانية. والحكومة الأفغانية يجب أن تقدم برنامجاً وطنياً ملموساً مستنداً إلى تخطيط عملي. وتقدم النرويج حالياً نسبة ٦٠ في المائة من دعمنا السنوي بقيمة ١٤٠ مليون دولار سنوياً عبر ميزانيات وبرامج أفغانستان. إننا ندعم خطط بعثة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق المدني مع تأمين قيادة أفغانية معززة.

ثانياً، ينبغي لنا أن نتوقع تقدماً حقيقياً من الرئيس كرزاي وحكومته فيما يتعلق بالإصلاح وبالوفاء بالتعهدات

التي اتخذتها القوات الدولية لتقليل من الضحايا المدنيين ساهمت في خفض عددهم بنسبة ٢٨ في المائة.

وفي ظل ظروف الحالة الأمنية الصعبة، فإن تكثيف تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية - في الجيش والشرطة - أمر أساسي وملح. ومن هذا المنطلق، ستزيد بولندا عدد أفقرتها من المديرين والمرشدين من ٦ إلى ١٦ فريقاً، حتى يتسنى لما يقارب ٢٠ في المائة من قواتنا الموجودة في أفغانستان المشاركة المباشرة في تعزيز القدرات العملية للجيش والشرطة الأفغانيين.

وإذا أنتقل إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا يسعني إلا أن أشير إلى الصورة المقلقة التي عرضها الأمين العام فيما يتعلق بمعدل الوظائف الشاغرة الذي وصل حالياً إلى نسبة ٤٢ في المائة. إن الإسراع في عملية التوظيف، ورفع معنويات موظفي الأمم المتحدة، وزيادة الحوافز، باتت الآن أموراً أساسية إن كان للبعثة أن تنجز ولايتها المعقدة بفعالية. وفي الوقت ذاته، فإننا نعي تماماً الظروف الأمنية الصعبة التي يواجهها موظفو البعثة. وأود أن أشدد على دعم حكومة بلدي الكامل لجميع الجهود المبذولة بغية تعزيز الأمن لموظفي الأمم المتحدة.

إن نجاح المشاركة الدولية في أفغانستان مرهون بعملنا المشترك على الجبهتين العسكرية والإنمائية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أنؤكد على أن تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، والممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي، وكبير الممثلين المدنيين الجديد للناتو في أفغانستان، يتيح فرصة ممتازة لوضع أساليب فعالة للتعاون فيما بين هذه المنظمات الدولية الرئيسية المشاركة في أفغانستان.

في الختام، أود أنؤكد على أن مشاركة بلدي في أفغانستان تتبع من شعورنا العميق بالمسؤولية إزاء الحالة في ذلك البلد، التي ما زالت تشكل تهديداً للسلام والأمن

ممثلو المجتمع المدني الأفغاني هذه العملية، لا يمكننا أن نتجنب الاستقطاب الوطني لكي نتوصل إلى مصالحة وطنية مستدامة. إن أحدا لا يستطيع أن يبني بلدا بمجرد ٥٠ في المائة من السكان. ولا بد من مراعاة المرأة - وما تمثله المرأة - وفقا لما تم الاتفاق عليه في المجلس في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، لا يمكن إغفال مشاركة البلدان المجاورة.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تؤدي دورا ميسرا، وأن تستخدم مساعيها الحميدة وتدابير بناء الثقة للمساعدة على عقد الجيرغا الاستشارية للسلام والعملية الأوسع للسلام والمصالحة. كما ينبغي للبعثة أن تشجع تعاوننا إقليميا أوثق على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إننا نرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وبالتعديلات المقترحة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/127). ومن المهم حماية ما كانت حتى الآن عناصر قوة البعثة: شرعيتها، واتصالاتها السياسية، ووجودها في الميدان، وكضامنة لثاهة العملية السياسية عموما. ونحن بحاجة إلى البعثة لضمان الوحدة فيما بين الشركاء الدوليين، ولكننا نحتاج منها أيضا أن تضع نفسها في موقع يكون قريبا بما فيه الكفاية من الحكومة، وبعيدة عنها بما يكفي لكي تتمكن من إسماع صوتها تعبيرا عن شواغل المجتمع الأفغاني.

وتود النرويج أن ترحب بتعيين الدبلوماسي المحنك، ستيفان دي ميستورا، ممثلا خاصا جديدا للأمين العام، ونتطلع إلى التعاون معه ومع فريقه الجديد في كابل. ونحيي رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسنواصل دعمنا لمهمتهم الحيوية، لا سيما فيما يتعلق بميزانيتهم وتوظيفهم وأمنهم. فبدون موارد أكيدة، لن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها أو أن تفي بتوقعاتها.

المقطوعة في لندن بشأن تحسين الحكم الرشيد، وإجراءات مكافحة الفساد، وتحسين القوانين الانتخابية، والالتزامات الأخرى المتعلقة بإصلاح النظام السياسي. ويجب على السلطات الأفغانية كذلك أن تمضي قدما بإصلاح بطريقة تعالج حقوق ومصالح المرأة؛ ويجب أن تحقق مشاركة المجتمع المدني، وأن تعالج على النحو الملائم الدعوة الوطنية للعدالة، بما في ذلك العدالة الانتقالية.

والنرويج يساورها القلق بشكل خاص إزاء القوانين والمراسيم ذات الآثار البعيدة المدى التي اعتمدت مؤخرا بدون عملية مشاورات شاملة وواسعة النطاق. فإجراءات وفحوى قانون العفو المعتمد تثير قلقا بالغا. فالعفو وسيلة من الوسائل لتضميد جراح البلد، ولكن تلك الجراح لا يمكن أن تداوى بدون مساءلة وفي ظل الإفلات من العقاب.

ومن المهم أيضا ألا تؤدي التعديلات الأخيرة على قانون الانتخاب إلى عرقلة الجهود البناءة لإصلاح المؤسسات الانتخابية الأفغانية من خلال ضمان المشاورات المكثفة على اتساع الطيف السياسي في عملية موثوق بها وشفافة. إن العملية الانتخابية القادمة في أيلول/سبتمبر يجب أن تجري بطريقة تمثل خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠٠٩. وينبغي السماح لبعثة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا نشطا في هذا المجال.

ثالثا، إن عملية إعادة الإدماج والمصالحة ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي والسلام في أفغانستان. وقد اتفقنا في لندن على المبادئ العامة لهذه العملية. ولكننا نلاحظ التعقيدات عندما يتعلق الأمر بتصميم وتنفيذ عملية مصالحة معززة. إن الجيرغا الاستشارية للسلام المقبلة، التي أعلنها كرزاي، تمثل خطوة هامة نحو بناء توافق في الآراء لدعم عملية المصالحة تلك. وينبغي لتلك العملية أن تتم صياغتها وقيادتها من جانب السلطات الأفغانية، ولكن إن لم يقبل

أننا، كما اقترح الأمين العام، يجب أن نتوخى الحذر الشديد لكي لا نبالغ في إضفاء الطابع العسكري على عملية السلام. ينبغي أن يكون العنصر المدني للاستراتيجية في الصدارة، وينبغي أن يدعم العنصر العسكري الجهود الشاملة ببطء - وسيكون هذا اختبارا رئيسيا لتقدمنا ونجاحنا. وفي الوقت نفسه، يجب أن يقبل المجتمع الدولي ويدرك أن هناك رغبة ليس لبناء ما هو ظاهر ماديا فحسب، ولكن أيضا للنهوض بالشخصية الوطنية الأفغانية لتستطيع دعم نفسها وهي مرفوعة الرأس.

نحن نتفق مع ملاحظة الأمين العام أنه لا يمكن أن تكون هناك سيادة بدون قدرة ومسؤولية. وأعتقد أن المجتمع الدولي يفهم هذا، ويتحرك باتجاه زيادة القدرة والمساعدة في زيادة المسؤولية. ويسعدني أيضا سعادة، أن أعلن أننا خلال الاجتماعات الأخيرة بين الرئيس كرزاي والرئيس زرداري في إسلام آباد، دعمنا العملية أيضا عن طريق زيادة المسؤولية من خلال عرض ألفي منحة دراسية جامعية مجانية في باكستان للأفغان، ولزيادة القدرة، عرضنا تدريب قوات الجيش والشرطة بأعداد كبيرة في معاهدنا في باكستان. أعتقد أن هذا سيساعد في تعزيز العملية وتسريعها باتجاه سلطات سيادية أفغانية أكثر.

ولا يسعني أن أنسى السيد كاي أيدي. لكنني أود أن أهنئ السيد ستافان دي ميستورا على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام لأفغانستان في هذا المنعطف الحرج. يجب أن تضطلع البعثة بدور محوري في دعم وتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على التصدي للتحديات الجسام التي تواجهها. إن الدور الداعم - وأشد الداعم - للبعثة سيكون مقبولا للشعب الأفغاني.

إننا نولي أولوية كبرى لصدقتنا الوثيقة مع أفغانستان، وأعتقد أن الإعلان المشترك الذي وقع في إسلام

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن التقدير لرئاسة غابون الناجحة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر السيد ألان لوروا على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/127) وأن أشكر صديقي العزيز ظاهر تانين، الذي يجلس متحملا بكل هذا الصبر في كل اجتماع، مستمعا إلى كل ما يمكن أن يقال حول هذه الطاولة.

هذه مناقشة حسنة التوقيت بشأن أفغانستان، مع تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبالطبع، هذا يتطلب تجديد كل شيء آخر ننوي الإعراب عنه هنا، لكننا، في الوقت نفسه، لا يسعنا أن ننسى أن المنطقة، التي وقعت ضحية لهذا الإعصار القاسي الذي ضرب العالم، عانت مع أفغانستان، ومن الحزن، أن الحالة أثرت على جيرانها، خاصة باكستان. ومع هذا، أؤيد وأعرب عن الدعم الكامل للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام.

ومن حسن الطالع، تولى مؤتمر لندن السادة السابقون، الذين ربما يحققون نتائج أكثر توقعا وأكثر قبولا. ويحدوني الأمل في أن يصبح ما نسميه الملكية الأفغانية أكثر وضوحا إن لم يكن من أجل أمن العالم، فبال تأكيد من أجل أمن أفغانستان وشعبها. إنني أتذكر ببيت جالبريث عندما أتكلم عن تشكيل لجنة الشكاوى الانتخابية، وستساعد المساعدة الفنية للبعثة بصورة أكبر على تحسين العملية الانتخابية. نحن واثقون من أن الانتخابات البرلمانية هذا العام ستسفر عن نتائج ملزمة بدرجة أكبر.

تدعم باكستان عملية المصالحة وإعادة الإدماج، وأعتقد أنه ينبغي النظر بدون تبادل للاتهامات إلى أي شخص مستعد لإلقاء السلاح أو النظر في إمكانية ذلك. بيد

إلى أولئك المرسله إليهم أصلا. والعدد منخفض بشكل كبير ولا يجسد التقدم اللازم إحرازه من أجل أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أدلي بملاحظة طريفة، ماذا نريد من الحكومة الأفغانية؟ الجواب ينبغي أن يكون هو الشراكة. والواقع أنه إذا كانت تلك شراكة، أتساءل كم منا حول هذه الطاولة يقدم المواعظ لزوجته كل صباح بشأن كيفية إدارة الشراكة. أظن أن العدد قليل للغاية. وأعتقد أنه ينبغي أن نزيد من اهتمامنا بجهود الحكومة الأفغانية ومراعاتنا لها، وأن نعزز تلك العلاقة. فلنجعلهم شركاء، لا أن يكتفوا بمجرد الإصغاء إلى ما نردده على مسامعهم خلال فترات زمنية طويلة.

وفي الأخير، نهنئ الرجال المشابرين، شركاءنا في أفغانستان، على ما يبذلونه من جهود اليوم. فالأمن والاستقرار في أفغانستان يشكّلان رغبة الشعب الباكستاني وحلمه. والشريحة بين شعبي البلدين تقوم على روابط تاريخية وثقافية واجتماعية. وسيكون لتحقيق الاستقرار وإحراز تقدم في أفغانستان آثار إيجابية على الحالة الأمنية في باكستان. كما نناشد المجتمع الدولي أن يظل ثابتا على التزامه تجاه أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ويندسر (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أستراليا تجديد مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وترحب بإتاحة الفرصة لها لإعادة تأكيد التزامنا تجاه أفغانستان والجهود الدولية دعما للحكومة وشعب أفغانستان.

ونظرا لتأخر الوقت، ولتيسير عمل المجلس، سألخص بياني، الذي سيوزع نصه.

أباد يوم ١١ آذار/مارس يدلل على هذا. وأعتقد أن باكستان لا تزال تستضيف أكثر من ٣ ملايين أفغاني. هذه اللفتة، على الرغم من متاعبنا الاقتصادية، تبقى قريبة من قلوبنا، ونواصلها بكل وسيلة ممكنة.

إن باكستان تدعم الجهود الإقليمية من أجل الاستقرار والسلام في أفغانستان، وأعتقد أن انعكاس رغبتنا في الاستفادة بأفضل شكل ممكن من نهج إقليمي لتحقيق السلام والأمن والتقدم الاقتصادي كان جليا في القمة الثلاثية الرابعة التي ضمت باكستان وتركيا وأفغانستان في اسطنبول. كما نتطلع إلى المجلس المشترك، الجيرغا المشتركة كما نسميه، وهو تجمع للشيوخ والأعيان من أنحاء مناطقنا والمناطق الأفغانية التي تستضيف عرق البشتون، في وقت ما في أواخر نيسان/أبريل، وأيضا إلى مؤتمر كابول. ونأمل في أن تسفر هذه الإجراءات وما اتخذناه نحن من إجراءات عن تحقيق نتائج هامة. ونحن نواصل اتخاذ هذه الإجراءات.

ما الذي يتعين على المجتمع الدولي عمله حيال هذا؟ ما الذي يحدث لهذا البلد الجميل - الفردوس المفقود، الذي يعود إليه الشجعان، ومنهم السفير تانين هنا، يتخلون عن كل شيء في الحياة لكي يكونوا جزءا من عملية تعيد بناء وطنهم المحبوب؟ إذا كان فردوسا مفقودا، فأعتقد أن أول إجراء مهم هو أن يدحض المجتمع الدولي الشائعات المختلفة عن انسحاب أو رحيل مبكر لأنها تحبط عملية السلام في أفغانستان وتقوضها. وكما طرد الشيطان من جنات الفردوس، على المجتمع الدولي أن يستجمع قوته في تحد لكي ينفذ ويثبت إرادة لا تقهر، كما قال ميلتون. أعتقد أن ترك أفغانستان وحدها في مواجهة تلك التحديات الوطنية سياسة غير سليمة، في رأيي.

ولا بد لنا أن نتخذ قرارا صعبا للغاية. إن ما يتراوح من ٣٠ إلى ٣٥ في المائة فقط من كل المعونة هو الذي يصل

العمليتين الانتخابية والسياسية. وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة الأفغانية على تعيين مفوضين انتخابيين مستقلين وذوي سمعة طيبة، حتى يتسنى قبول العملية من جميع الأفغان، بما في ذلك أحزاب المعارضة. وستضطلع البعثة بدور هام في دعم التحضيرات لإجراء هذه الانتخابات، ونتوقع - مثلما سمعنا اليوم فعلا - أن تعمل الحكومة الأفغانية بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة، ليس للاستفادة من دروس عام ٢٠٠٩ فحسب، بل لوضع الأساس للانتخابات التي ستجرى في المستقبل أيضا. ونقدر ما قاله السفير تانين هذا الصباح بشأن شفافية تلك الانتخابات المقبلة ومصادقيتها.

ويقر نهج أستراليا إزاء أفغانستان بأهمية المشاركة المدنية والعسكرية الشاملة في بناء القدرات والمساعدة الإنمائية، اقترانا بجهود متسقة لتعزيز الأمن من خلال تدريب الجيش الأفغاني، وترد تفاصيل ذلك في بياننا. ونعتقد جازمين أنه لا بد من القيام بعملية للمصالحة السياسية وإعادة الإدماج تقودها وتتولى زمامها الحكومة الأفغانية، من أجل إعادة إدماج الأشخاص الذين يضعون أسلحتهم، ويتخلون عن العنف، ويقطعون صلتهم بتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، ويقبلون الدستور الأفغاني. لهذا السبب، وكما ذكر السفير الياباني، سنساهم بمبلغ ٢٥ مليون دولار في الصندوق الاستئماني المعني بالسلام وإعادة الإدماج، شريطة أن تضطلع أستراليا بدور مناسب في إدارة الصندوق وممارسة الرقابة الإدارية عليه.

وختاما، فإننا نؤيد الدور الريادي للبعثة في توجيه الحكومة الأفغانية من خلال تنفيذ مبادرات المساعدة الدولية. ونتطلع إلى العمل مع الممثل الخاص للأمين العام، ونرحب بعمل البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية معا بشأن تعزيز هياكل التنسيق المدنية.

نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ولسفير أفغانستان على بيانه. ونتمنى له ولبعثته أطيب التمنيات بمناسبة الاحتفال بالنيروز.

ونعتقد أن مشروع القرار المعروض على المجلس ينبغي أن يستفيد من النتائج الهامة التي حققها مؤتمر لندن، ويعزز الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم استتباب الأمن في أفغانستان وتحقيق الاستقرار والتنمية فيها. وينبغي أن يؤيد مشروع القرار تعزيز مفهوم الشراكة البناءة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، والخطة المشتركة للانتقال التدريجي إلى قيادة الأفغان وتولي الشعب الأفغاني لزمم الأمور فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد - وهو ما يشكل النتيجة الرئيسية لمؤتمر لندن.

كما يتعين على الولاية المحددة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تتناول الدعوة إلى بذل جهد مدني أفضل في أفغانستان وتحسين أثر المساعدة المدنية الدولية، والحاجة إلى كفالة مواءمة المساعدة الدولية بصورة أكثر فعالية مع الأولويات الأفغانية المحددة على نحو واضح، مع اضطلاع البعثة بالدور الرئيسي لتنسيق هذه الأنشطة.

إن أستراليا لا تستهين بالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية الكبيرة والمتراصة التي نواجهها نحن والشعب الأفغاني. وهناك حاجة حقيقية لتعزيز التركيز بصورة أكبر على مساءلة الحكومة الأفغانية. فقد التزم الرئيس كرزاي بتحسين الحوكمة، ومواصلة الإصلاح الانتخابي، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد والمخدرات، وإيجاد الفرص الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأفغان. وستعمل أستراليا بالتعاون مع البعثة وسائر شركائنا على مساعدة الرئيس وحكومته للوفاء بهذه الالتزامات.

وستكون الانتخابات البرلمانية، بطبيعة الحال، اختبارا حاسما لما أحرزته الحكومة الأفغانية من تقدم في تحسين

كما أنها لا تمثل حلاً دائماً للصراع. والمطلوب هو اتباع نهج شامل.

وبالتالي، فقد أكد مؤتمر لندن الدور الرئيسي للجهود المدنية في الاستراتيجية الدولية العامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتعميرها وحول التركيز أكثر صوب تعزيز العمليات السياسية والمؤسسية والإغاثية وتنفيذ انتقال يرمي إلى جعل السيادة الأفغانية حقيقية. وجرى تحديد آليات التنسيق بشكل أفضل، في حين دشنت مرحلة جديدة لتسليم المسؤوليات تدريجياً للنظرء الأفغان في مجالات الأمن والحوكمة ومكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتحتم الآن أن نعمل جميعاً مع الحكومة الأفغانية لإحراز تقدم حقيقي وتحديد إجراءات واضحة وملموسة في ضوء الأحداث المهمة التي ستندمج في الشهور المقبلة: أي مجلس السلام في نيسان/أبريل، ومؤتمر كابول في حزيران/يونيه، واستضافة بعثة لمجلس الأمن، والأهم من ذلك، الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر. كما نتطلع إلى تنفيذ النهج التجميعي الذي ينتظر أن يسمح لمختلف أفرع الحكومة والإدارة الأفغانية بضبط أولوياتها، وإدارة الأموال الدولية بكفاءة أكبر، وتنسيق تنفيذ البرامج الدولية بشكل أفضل.

ويجب على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مواصلة قيادة المساعدات المدنية الدولية وتوجيهها، ومن ثم، ينبغي تعزيز مواردها وهيكلها لتمكينها من تنفيذ ولايتها. ويجب على المانحين الدوليين كذلك القيام بدورهم، والالتزام بجهود التنسيق، والإقرار بأدوار كل من البعثة والسلطات الأفغانية. ويشير الأمين العام في تقريره إلى حدوث "زيادة طفيفة في تنسيق مساهمات الجهات المانحة للصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان وزيادتها نتيجة لجهود التنسيق المكثفة" (S/2010/127، الفقرة ١٨). ولئن كان هذا

كما أغتنم هذه الفرصة لأحيي مرة أخرى تفاني وتضحيات أفراد البعثة الذين يعملون في بيئة أفغانستان المليئة بالتحديات. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأمنية لموظفي البعثة ليتسنى لها مواصلة القيام بدورها الذي لا غنى عنه في جميع أنحاء البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغابيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين لشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية، وأن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على ملاحظاته الهامة. كما أود أن أهنئ الممثل الخاص الجديد لأفغانستان، ستيفان دي ميستورا، على توليه لمهامه مؤخرًا. وتتطلع إيطاليا إلى العمل معه، وتتمنى له النجاح في مهمته الشاقة.

وتؤيد إيطاليا تماماً البيان الذي أدلى به القائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أكتفي بالإدلاء ببعض ملاحظات، استناداً إلى تجربتنا الوطنية والتزامنا المدني والعسكري الكبير تجاه أفغانستان.

في لندن في كانون الثاني/يناير، اتفق المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية على بدء مرحلة جديدة في شراكتهم، وتحديد التزامهما بتنفيذ جدول أعمال ذي توجه إصلاحي لبناء الدولة، على النحو الذي دشنته أولا الرئيس كرزاي في خطاب تنصيبه الذي ألقاه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا شك في أن العمليات العسكرية أساسية لتهيئة الظروف الأمنية الضرورية التي ستسمح للاقتصاد الأفغاني بالنمو وإيجاد فرص عمل جديدة وتمكين المجتمع المدني من الانتعاش الذاتي. غير أنها لا يمكن أن تحل مشاكل أفغانستان وحدها،

لذلك نحث السلطات الأفغانية على الوفاء بالالتزامات المقطوعة. وإن الوقت المتاح لها يكفي للسماح لها بسد بعض من أوجه القصور والإهمال والاختلافات فيما يتصل بقانون الانتخابات والتغلب على المصاعب التقنية التي ووجهت في تنظيم الانتخابات. وهذا مهم بشكل خاص فيما يتعلق بتعيين أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية ولجنة الإعلام، فضلا عن تعريف ولايات كل منها. وهو يتسم بالأهمية كذلك في تسجيل الناخبين والتحقق من أهلية المرشحين - وهذه مهمة ضخمة جدا في الانتخابات البرلمانية مقارنة بالانتخابات الرئاسية في العام الماضي - وفي تعيين وتدريب الموظفين الذين سيؤدون واجباتهم على مستوى الولايات وفي مراكز التصويت.

ونعتقد أن بعثة أفغانستان يمكنها، بالدعم الدؤوب من المجتمع الدولي، أن تضطلع بدور حاسم في المساعدة على اجتياز هذه الموانع، واقتراح الحلول العملية وتيسير التوصل إلى حلول توفيقية متى ما كان ذلك ضروريا.

أعمال بعثة أفغانستان ينبغي أن تدعم التعاون الإقليمي - الذي اعتبر في لندن، هو والأمن والتنمية، الركائز الثلاث لاستراتيجية الاستقرار الشاملة - فتحضن بذلك النهج الذي رسمه الاجتماع الوزاري لمجموعة الدول الثماني في تريستا في العام الماضي.

كما نؤيد المساعي السياسية الحميدة لبعثة أفغانستان الرامية إلى استدامة برامج الاندماج والمصالحة عندما تنفذ بقيادة الأفغان وتكون شفافة ويضطلع بها بطريقة تنم عن احترام الدستور الأفغاني وبدعم من المجتمع الدولي. ونقف على أهمية الاستعداد للمساهمة في صندوق الاندماج الاستثماري إذا كانت آليات التمويل تسمح بقدر من السيطرة على طريقة استخدام الموارد.

حقيقيا، فإن الحالة الراهنة أبعد ما تكون عن الهدف المحدد في لندن والمتمثل في زيادة المساهمات المقدمة من خلال الميزانية الأفغانية إلى ٥٠ في المائة من إجمالي المساهمات لأفغانستان خلال العامين المقبلين. وأؤكد استعداد إيطاليا لمواصلة القيام بدورها.

كما نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق استشاري بشأن التنسيق بين المانحين وفعالية المعونات ونحن على استعداد للإسهام بصورة ملموسة في هذا الاقتراح. ونحرص أيضا على العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل إيجاد حل عاجل لمعدل الشواغر المثير للانزعاج والذي يشكل قيودا خطيرة على القدرة التشغيلية للبعثة وبشأن الحاجة أيضا إلى توسيع تواجدها في المقاطعات الأفغانية.

وعلى المستوى الوطني، نشجع الترشيحات المقدمة لشغل مناصب محددة ضمن البعثة.

ونؤيد تحديد ولاية بعثة أفغانستان لمدة ١٢ شهرا أخرى ونعتقد أن مشروع القرار الذي يعده مجلس الأمن ينبغي أن تشكل فكرة الانتقال محوره، حسبما تم تحديده في لندن. وينبغي أن ينص على أولويات واضحة لبعثة الأمم المتحدة وأن يطلب من الحكومة الأفغانية أن تفي بالتزاماتها.

الوضوح مهم بشكل خاص أيضا فيما يتعلق بمشاركة بعثة أفغانستان في تنظيم الانتخابات المقبلة. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا هاما في مساعدة الحكومة الأفغانية في الإعداد لانتخابات برلمانية موثوق بها في أجواء من السلامة والأمن. وإن الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠٠٩ يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتطبيق التحسينات في العملية الانتخابية لسنة ٢٠١٠ وما بعدها.

الظروف اللازمة لعودة المتمردين الذين يمكن إقناعهم بالعدول عن تمردهم والانضمام إلى المسار العام، وهيئة الظروف اللازمة كذلك لاضطلاع بلدان المنطقة بدور ايجابي.

وفي ذلك الصدد يحق لنا، نحن المساهمين وأبناء الشعب الأفغاني الذين دعموا الديمقراطية في انتخابات العام الماضي، والأفراد العسكريين والمدنيين الذين يجازفون بأرواحهم - يحق لنا جميعاً أن نتوقع وأن نرى تحقيق تقدم عاجل في تحسين الحوكمة، ذلك أن جهودنا المشتركة لتحقيق السلام بدون ذلك ستتعثّر. ويشكل وجود سلطة تنفيذية قادرة على مزاولة أعمالها ويمكن الاعتماد بها عاملاً جوهرياً للحكومة الفعالة. وإن نيوزيلندا تحت البرلمان الأفغاني والرئيس كرزاي كليهما على العمل معاً لتشكيل مجلس وزراء نهائي كاملاً كمسألة ذات أولوية.

ونتطلع أيضاً إلى اتخاذ الخطوات الضرورية قبل الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر لكفالة أن تعمل مؤسسات الانتخابات بشفافية ونزاهة واستقلالية.

يوضح الأمين العام في تقريره (S/2010/127) أن الفساد ينخر في جسد الوطن. الفساد في أفغانستان ينخر في الجسد: فهو يحول دون إشاعة الاستقرار ويعيق النمو. وقد انضمنا في مؤتمر لندن إلى الذين رحبوا بالتزام الحكومة بمحاربة الفساد وعلاج أسبابه ووضع مؤشرات يقاس بها التقدم.

ويسرنا بشكل خاص أن نرى تشكيل وحدة محاربة الفساد وتعيين قضاة لمحكمة مخصصة لمكافحة الفساد. ونتطلع إلى رؤية تدابير أخرى تتخذ قبل مؤتمر كابل. وعلى سبيل الاستطراد، يسرنا أن ذلك المؤتمر سيعقد داخل أفغانستان وليس في مكان آخر.

ختاماً، سيكون عام ٢٠١٠ عاماً حاسماً في مجمل جهودنا لإشاعة الاستقرار في أفغانستان. وإن الأحداث التي ستقع والعمليات التي ستنفذ في الأشهر المقبلة ستكون حاسمة في ذلك المضمار. ويتحتم أن تجري إدارتها، حسبما بينه الأمين العام في تقريره، بطريقة تكفل أن تسفر عن تعزيز بعضها للبعض الآخر بدلاً من تقويض بعضها للبعض الآخر. والواقع أن تلك الأحداث، إذا أُحسنَت إدارتها، يمكن أن تشكل هيكل عملية انتقالية إلى زعامة أفغانية أعظم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أثق بأن السفير تانين والآخرين الذين حضروا أمام المجلس سيعيدوني إن أحجمت، بسبب ضيق الوقت، عن تقديم آيات الشكر.

لا شك في أن الحكومة الأفغانية الحالية ما زالت تحتاج إلى دعم قوي في التصدي للتحديات التي تواجهها، ولا شك في أنها تحتاج أيضاً إلى مجتمع دولي جاهز لتقديم ذلك الدعم. لذلك يسعدنا ما حصل من تطورات كبيرة في الأشهر الثلاثة الماضية. وأعتزم التركيز على ثلاثة منها فحسب.

تؤيد نيوزيلندا جهود الرئيس كرزاي لبناء أفغانستان جديدة مسالمة. ونرحب بكون الرئيس قد أعطى الأولوية لهذه المجالات الثلاثة في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير، مثلما نرحب بالتزامه الشخصي بتحقيق التقدم فيها بطريقة متكاملة. وإن محاربة الفساد عنصر حاسم في تحسين الحوكمة، مثلما أن الفشل في محاربته يعرقل التنمية الاقتصادية عرقلة شديدة.

وعلى نفس المنوال يشكل تحسين الأمن تحدياً لا يتطلب بناء القوات الوطنية فحسب، وإنما أيضاً هيئة

لقد ذكر كثيرون اليوم هنا وفي أماكن أخرى أن هذه اللحظة حاسمة لأفغانستان. الوقت الآن، مثلما هو دائما، قصير. ورغم ذلك تحتاج أفغانستان إلى الوقت وإلى المجال لإعادة البناء. وإن نيوزيلندا ملتزمة بالاضطلاع بدورها في توفير تلك الفرص. ولكن لا بد من تحقيق تقدم يمكن قياسه على جميع الجبهات، بما في ذلك الحوكمة والتنمية الاقتصادية والأمن، لأنها جميعا مترابطة. ونيوزيلندا تحترم احتراما تاما حقيقة أنه لحق سيادي لحكومة وشعب أفغانستان أن يقررا بنفسهما الطريقة المثلى لمواجهة هذه التحديات وتحقيق تلك النتائج. لكن كل من لديه مصالح مرتبطة بأفغانستان يدرك الآن أن التقاعس لم يعد خيارا مطروحا. فمخاطر التقاعس والفشل شديدة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هريديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، بأن أهنئكم بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في ذلك البلد. وللهند في هذا مصلحة آنية ودائمة، سواء كجار أو كشريك في الحضارة مع أفغانستان.

نحن ممتنون للأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/127) ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام ألن لوروا. ونشكر أيضا السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

ونرحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا. فقد تولى المهمة في وقت عصيب بالنسبة للأمم المتحدة في أفغانستان بشكل خاص، حيث يتعين معالجة شواغل رئيسية، حتى فيما يتعلق بأمن موظفيها.

وترحب نيوزيلندا بمخطط الرئيس كرزاي للنهوض بالمصالحة. واتفق على أن هذا يتطلب دعما وطنيا واسعا. غير أننا نحث الحكومة على كفالة ألا تتحقق المصالحة على حساب حقوق الإنسان.

وعلى جانب التنمية الاقتصادية يسرنا أن نرى الجهود تبذل لتحديد أولويات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتجميع عناصرها. ونيوزيلندا تعكف على جعل دعمها الإنمائي يتطابق مع أولويات الزراعة والتنمية الريفية. ونرحب بالجهود الحالية لتبسيط النهج الدولي لتسليم المساعدة الإنمائية. ونؤيد الدور المحوري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) في تنسيق تلك المساعدة دعما لأولويات الحكومة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وفي ذلك الصدد نرحب بالولاية المنقحة لبعثة أفغانستان.

أما بشأن الأمن فإن نيوزيلندا، إلى جانب الشركاء الآخرين في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ملتزمة بإتاحة طريق محدد بوضوح لنقل المسؤولية الأولية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطنية، بما يسمح للقوات الدولية بالانسحاب التدريجي وتحويل تركيز الجهود الدولية إلى بناء القدرات المدنية. ونحن، شأننا شأن المساهمين الآخرين، نفضل أن تعود قواتنا إلى الوطن في أقرب وقت ممكن. لكن الهدف يتمثل في أن نترك البلد آمنا ووثقا بقدرته على تلبية الاحتياجات الأمنية والإنمائية لشعبه.

في ولاية باميان سبق لنيوزيلندا أن التزمت بالنقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من فريق إعمار المقاطعات بقيادة نيوزيلندا إلى السلطات الأفغانية. ونعمل على أن يكون لدينا سفير في الميدان في كابل قريبا، ونعتزم نقل قيادة فريق إعمار المقاطعات إلى دور مدني، لكفالة دعم أفضل للجهود المدنية المتناسكة وجهود المساعدة الإنمائية.

الوفاء بتعهداتنا تجاه إعادة إعمار أفغانستان وتعزيز صداقتنا التقليدية مع الشعب الأفغاني.

ومن أجل استقرار الحالة الأمنية في أفغانستان، لا بد من ضمان أن يتوقف فوراً الدعم والعون والملاذ للمنظمات الإرهابية. وسيظل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان هدفاً بعيد المنال ما لم نتمكن من عزل واجتثاث جذور الإرهاب التي تضم عناصر من تنظيم القاعدة وحركة طالبان وجماعة عسكر - طيبة والجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى التي تعمل من داخل أفغانستان وخارج حدودها.

لذلك، بالإضافة إلى تعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية، من الأهمية بمكان زيادة عدد قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتطويرها بطريقة حرفية وبوتيرة أسرع بكثير. وينبغي أن توفر لها الموارد المناسبة ومعدات القتال والتمكين والتدريب قبل النظر في أي خطة، لانتقال الأمن لقيادة أفغانية بشكل تدريجي مقاطعة تلو الأخرى. ونرحب بزيادة قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، كما نقدر الجهود التي تبذلها بلدان ثالثة لتعزيز قدرات تلك القوات.

وفي ضوء الحالة الأمنية المثيرة للقلق اليوم، ينبغي معالجة مسألة إعادة الإدماج بحكمة وتبصر وحذر وبالاستفادة من تجاربنا السابقة. نعتقد أنه ينبغي أن يقود الأفغان أي عملية إدماج في أفغانستان وألا تشمل سوى من ينبذون العنف ويتخلون عن الكفاح المسلح والإرهاب، ويبدون استعداداً للالتزام بقيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني. ويجب أن تكون العملية شاملة للجميع وشفافة.

لقد ركز النهج الدولي في أفغانستان في الأشهر الأخيرة، وخصوصاً مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير الماضي على الأمن وإعادة الإدماج والتنمية والحكم والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. والعمليات السياسية القادمة - اللويا جيرغا ومؤتمر كابول والانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام - ستكون معالم بارزة هامة في هذا السياق. وإذا أُريد لهذه العمليات أن تكون دائمة، يجب أن تسير الملكية الأفغانية جنباً إلى جنب مع القيادة الأفغانية. أما بخصوص الجهود العسكرية والمدنية التي يضطلع بها بصورة تكاملية وضمن فترات زمنية محددة، فيجب على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه الطويل الأجل بتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في أفغانستان.

ومن دون تحسينات ملموسة ومستمرة على الجبهة الأمنية، سيغدو التوقع من الحكومة الأفغانية أن تتولى قدراً أكبر من المسؤولية أمراً مبالغاً فيه. وفي الواقع، يمكن لتحسن الحالة الأمنية أن يهيئ بيئة مؤاتية لتسريع وتيرة التقدم في مجال التنمية ومسائل الحكم. وهذا أمر هام أيضاً في توسيع دور الحكومة الأفغانية وضمان ملكية أكبر للشعب الأفغاني لهذه العمليات.

ويسلط التقرير الأخير للأمين العام الضوء على كون أن التدهور في الحالة الأمنية ما زال مستمراً، وأن عام ٢٠٠٩ هو العام الأكثر اضطراباً منذ سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١. وعلى الرغم من الوجود المعزز للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ازدادت الأعمال الحربية غير المتناظرة والهجمات الإرهابية التي تنسم بالتعقيد. وكانت هناك موجة من هذه الهجمات في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك في المراكز الحضرية مثل كابول وقندهار، أودت بحياة الأبرياء من الأفغان والأجانب، بمن فيهم الخبراء والعمال الهنود في شراكتنا من أجل التنمية. إن هذه الأعمال الإرهابية لن تثني، بل إنها لن تؤدي إلا إلى تقوية عزمنا على

الذي عقد مؤخرا، أعلننا عن مبادرات جديدة في قطاع الزراعة وبناء القدرات المؤسسية.

المثابرة والإصرار عاملان هامين جدا للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجه أفغانستان والتبشير بالسلام والأمن في المنطقة. ليست هناك حلول علاجية سريعة، لا بد أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا في أفغانستان بطريقة مستدامة وأن يقدم المساعدة في مجال الأمن ودعم التنمية وبناء الدولة مهما طالّت المدة. ونحن نؤيد العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويتعين علينا أن نوضح أن استقرار أفغانستان لا يصب في مصلحة كل جيرانها في المنطقة فحسب وإنما في مصلحة المجتمع الدولي برمته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

ويجب أن يركز وضع استراتيجية مستدامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان على مسألتَي التنمية والحكم. ومن أجل تعزيز الحكم وبناء المؤسسات، ينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات الكافية لتحقيق أهداف التنمية.

وفي الوقت الحاضر، ما زال النهج المدني الشامل مجزأ. ويشير تقرير الأمين العام بصورة لافتة للنظر إلى أنه حتى بعد السنوات الثماني الأخيرة من المشاركة في أفغانستان، ما زالت نسبة ٨٠ في المائة من مساعدة المجتمع الدولي تقدم متجاوزة الحكومة الأفغانية ولا تتوافق توافقا وثيقا مع أولويات الحكومة. لا بد من تصحيح هذا الاتجاه ويجب أن تركز جهودنا على تعزيز مؤسسات الحكومة الأفغانية، ولا سيما من خلال المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي وافق على مبادرات جديدة في مجالات الزراعة وتنمية القطاع الخاص والمساعدة الفنية وبناء القدرات.

وتركز جهود الهند من أجل تحقيق الاستقرار في أفغانستان على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والمهدف الرئيسي لشراكة الهند من أجل التنمية التي تغطي كامل البلد وتنتشر في جميع قطاعات التنمية هو بناء قدرات أبناء البلد الأفغان والمؤسسات الأفغانية. وسيمكن هذا النظام الفعال للدولة من تحسين إيصال البضائع والخدمات للشعب الأفغاني وسيسهل في تحقيق الاستقرار.

وتتوزع مساعداتنا التي بلغت الآن أكثر من ١,٣ بليون دولار على عدد كبير من المقاطعات في أفغانستان. وبالإضافة إلى العديد من المشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة، قامت الهند بتعبيد طريق زارانج - ديلارام وتمدت خط نقل الطاقة الكهربائية من بوليخمري إلى كابول. كما نشيد مبنى جديداً لبرلمان أفغانستان، كرمز لالتزامنا المشترك بالتعددية والديمقراطية. وفي مؤتمر لندن